

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون



الجلسة ٥٣

الاثنين، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

السيد هيرست (انتيفوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عندما خاطب السيد لستر براينت بيرد، رئيس وزراءنا، الجمعية العامة منذ أربعة أسابيع، قال:

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باك جيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية).

"مع أن الأمم المتحدة ظلت رمزا للأمل لأبناء شعوب البلدان الصغيرة مثل بلادي، فلا يزال عليها أن تقطع شوطا كبيرا قبل أن تتمكن من أن تظهر أمامهم في ثوب المنظمة التي ... تزود عن حقوق الدول الصغيرة، وتنهض بتقدمها الاجتماعي ورفق مستويات معيشتها". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٠، ص ٢١).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٨٩ من جدول الأعمال (تابع)

(هـ) المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير المؤتمر (A/CONF.167/9 و Corr.1 و Corr.2)

تقرير الأمين العام (A/49/425 و Add.1)

ولا مرأ في أن مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في بربادوس في نيسان/أبريل وأيار/مايو الماضيين، قد أركى مزيدا من الأمل في أذهان الناس في البلدان الصغيرة. فلقد كانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة التي تصيح فيها الدول الجزرية الصغيرة محور اهتمام خاص من جانب المنظمة.

مذكرتان من الأمين العام يحيل فيهما تقريرين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (A/49/414 و A/49/459)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل وأو تصويت بندا أسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

في معاهدة سلمية بين قوتين متحاربتين جزيرتان كاريبيتان ليستا أكبر بكثير من جزيرتي ببلد أصبح اليوم ثاني أكبر أمة على وجه الأرض. فإلى هذا الحد كانت الجزر الصغيرة نفيسة في الأيام التي سبقت الثورة الصناعية، حين كانت منطقة الكاريبي تنتج ثروة عظيمة للأمم الكبرى.

واليوم تكمن ثروة جزر الكاريبي في شعوبها ومؤسساتها، ونباتاتها وحيواناتها المتنوعة، وشعابها الصخرية الاستوائية وغابات الأمطار الاستوائية فيها وفي جمالها الطبيعي الأخاذ. إن مئات الملايين من البشر، ومعظمهم من البلدان الصناعية، يأتون ليمتعوا أنظارهم بجمالنا وليموا بشيء عن تاريخنا ويلمسوا الاسترخاء من حياة العجلة المرهقة للأعصاب في مدنهم الكبرى.

هل يمكن أن تكون الأمم المتحدة أكثر من مجرد "رمز للأمل" لشعوب الأمم الجزرية الصغيرة؟ هل يمكن للأمم المتحدة أن تنهض بمستوى معيشة أفضل لشعوب الدول الجزرية الصغيرة؟ وهل يمكن للأمم المتحدة أن تتمسك بحق الأمم الجزرية الصغيرة في أن تعيش بمنأى من خطر التدمير البيئي؟ لا يزال هناك الكثير أمام الأمم المتحدة لتفعله قبل أن يمكنها أن تدعي بأنها تمثل هذه التطلعات المشروعة.

عندما عقد المؤتمر العالمي في بربادوس وجرت مناقشة برنامج العمل، برزت خمسة توجيهات دولية للتنفيذ لها أهميتها البالغة. وهي واردة في الفصل الخامس عشر من المرفق الثاني من التقرير. وسيتناول وفدي اليوم واحدة منها فقط توجد في الجزء ٥ من ذلك الجزء من الفصل.

يأذن التقرير بوضع مجموعة من مؤشرات مواطن الضعف الاقتصادي والإيكولوجي. وهذه المؤشرات ضرورية لغرض قياس التنمية المستدامة بطريقة لا يمكن القيام بها باستخدام مقياس فج هو المتوسط الفردي للنتائج القومي الإجمالي. فهذا المقياس الأخير ليس ملائماً ولا واقعياً لغرض قياس الأداء الاقتصادي للدول الصغيرة. بل إن الجميع يرون أنه، بذاته، غير كاف بتاتا لغرض قياس التنمية المستدامة في أية دولة. إن واضعي هذا المقياس كانوا اقتصاديين من بلدان كبيرة، وكان تفكيرهم منصبا على البلدان الكبيرة، وذلك في وقت لم يكونوا يتصورون فيه وجود دول جزرية

ولكن من المؤكد أنها لم تكن المرة الأولى في التاريخ التي أصبحت فيها الجزر الصغيرة محطاً للاهتمام الدولي. فبين عامي ١٤٩٢ و ١٧٦٣ بنيت امبراطوريات بحيازة الجزر الصغيرة في الكاريبي بالقوة. وكانت تلك الجزر جواهر في تيجان أمراء عديدين. ففي عام ١٧٦٣، على سبيل المثال، بودلت

صغيرة، ناهيك عن تطبيق مقياس كهذا على مثل هذه الظاهرة الحديثة جدا.

"ينبغي مواصلة استغلال الخبرات الملائمة في استحداث وتجميع واستكمال مؤشرات مواطن الضعف". (A/CONF.167/9، الفقرة ١١٤)

في هذا الصدد، يجب تهنئة جامعة مالطة وجامعة ويست اينديز، في جملة جامعات أخرى، على توفير المراجع الفكرية اللازمة. إن مؤشرات مواطن الضعف المزمعة لا يقصد بها أن تكون مقياسا للفقر أو الغنى بل المقصود منها، عوضا عن ذلك، أن تكون أداة لقياس الافتقار الى المرونة الاقتصادية الناشئ عن عدم القدرة النسبي لبلد من البلدان على حماية نفسه من قوى خارجة عن سيطرته. ومن السهل وضعها؛ والنتائج ليس من الصعب فهمها؛ وهي مناسبة للاستعمال في المقارنات الدولية.

واليوم، نقوم بمحاولة إدخال تفكير جديد ومحسن بصدد عملية التنمية، لأن نجاح الدول الجزرية الصغيرة سيسهم في بزوغ عالم أفضل. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد البيانات التي أدلت بها مجموعة الـ ٧٧، ووفد بربادوس نيابة عن المجموعة الكاريبية ووفد ترينيداد وتوباغو نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وإننا نتوجه بالشكر لأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها على الأدوار التي قامت بها في تنفيذ جوانب مختلفة من برنامج عمل بربادوس.

والأهم من ذلك، فإن وفد بلادي يحيي ويشكر بربادوس، حكومة وشعبا، على تضحياتها الجمة لإسماع صوت جزرنا. وسوف تحق جهودنا إخفاقا تاما إذا لم تكف البلدان الصناعية عن اتباع أنماط الانتاج المؤذية، وأساليب الحياة التي تتسم بالاستهلاك المبذر والتخلص من النفايات بطرق فتاكة. إن الاحترار العالمي وارتفاع منسوب البحر يهددان في الصميم وجود الدول الجزرية الصغيرة؛ والى أن تتوقف سماواتنا عن أن تكون مكمبا للغازات الضارة، ستظل بلداننا الصغيرة عرضة للأذى والخطر.

ويجب على الأمم المتحدة التي هي منظمنا أن تدافع عن حقنا في أن نعيش بمنأى عن التهديد بالتدمير. فالسنوات الـ ٥٠ القادمة ستكون حاسمة. ونعتقد أن منظمة أممنا المتحدة تمتلك الإرادة والسلطة اللازمتين لحشد قوى الخير من أجل تحقيق التنمية

إن مقياس المتوسط الفردي للنتائج القومي الإجمالي لا يجسد حقيقة أن دولنا الجزرية أصغر من أن توفر لسكانها، بتكلفة منخفضة، العديد من الخدمات التي تقدم بصورة روتينية الى مواطني البلدان الكبيرة. وكما يقول الاقتصاديون، نحن نعاني من "التكلفة الزائدة بسبب الحجم". إن هذا المقياس يفشل في تجسيد عدم قدرتنا على التغلغل الى الأسواق لتصريف بضائعنا المصنعة التي ما زالت في مرحلة جنينية، والتي تعبر مستويات انتاجها عن واقع صغر الحجم. إنه مقياس لا يمثل ضعفا تمثيلا كافيا. فإعصار واحد يمكن أن يعود بتميمتنا ١٠ سنوات أو أكثر الى الوراء عندما يدمر ٥٠ في المائة من مساكننا ويقضي على زراعتنا قضاء تاما أو يضر الى وقت طويل بصناعة سياحتنا الثمينة ولكنها هشة في نفس الوقت. منذ شهر تعرضت سانت لوسيا، الواقعة في شرقي الكاريبي، الى عاصفة استوائية، دمرت أكثر من ٨٠ في المائة من محصولها من الموز. وهذا يمثل أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي السنوي لسانت لوسيا. إن ضعفنا تجاه الكوارث الطبيعية لا يمكن تجاهله، بالنظر الى تواتر هذه الأحداث وحتمية حدوثها.

إننا ننضم الى التعبيرات عن التعازي التي وجهت لمصر حكومة وشعبا على الكارثة الطبيعية الأخيرة التي حدثت في ذلك البلد وعواقبها الرهيبة، بما في ذلك الخسائر في الأرواح.

وفي منطقتنا، يمكن حتى للظروف التي هي من صنع الإنسان والظروف غير المقصودة أن تؤثر على أدائنا الاقتصادي بطرق تستطيع البلدان الكبيرة تضادها. فأتناء حرب الخليج، على سبيل المثال، التي تبعد ٥ آلاف ميل عن منطقة الكاريبي، أدى الخوف من الإرهاب الى إلغاء العديدين لخطط رحلاتهم. وكان تأثير ذلك على وجهاتنا السياحية المسالمة مدمرا. إن مقياس المتوسط الفردي للنتائج القومي الإجمالي لا يجسد، ولا يمكن أن يجسد، ذلك الضعف. إننا نرفض استخدامه لأنه يرسم صورة غير صحيحة لحالة تميمتنا. كما أنه لا يقيس التكلفة البيئية المترتبة على الانتاج والاستهلاك والتصريف لدى أي أمة. إن الحاجة الى مجموعة أجدى من مؤشرات الأداء الاقتصادي هي حاجة جلية قطعاً في عالم ما بعد مؤتمر ريو.

إذا لم أذكر مشاعر الغم التي شعرنا بها إزاء قلة عدد القادمين من البلدان المتقدمة. فالافتراض كان أن هذا مؤتمر "معني" بالدول الجزرية الصغيرة النامية وليس مؤتمرا يضمها وحدها.

دعونا ننظر عن كثب الى النتائج التي تمخض عنها مؤتمر بربادوس - أي برنامج العمل وتوصياته. إن الفصول الأولى تتضمن بصورة عامة معظم المتطلبات التي توختها حكومة بلادي للتوصل الى تحقيق التنمية المستدامة. وكنا نفضل استخدام صياغة أقوى في الأجزاء الخاصة بالعمل الدولي، إلا أننا انضمنا الى توافق الآراء، حيث أن التمويل سيكون مسألة منفصلة ينظر فيها بأكملها. وحكومة بلادي على استعداد لتنفيذ الالتزامات الوطنية التي لم توضع موضع التنفيذ لحد الآن، وللعمل المشترك مع منطقتنا، على النحو الذي أوجزته استراليا. ومع ذلك، لا يمكننا متابعة هذه الأهداف دون مساعدة المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أثنى على البلدان التي وقفت الى جانب جزر المحيط الهادئ والتي قامت بتقديم مساعدة كانت الحاجة ماسة إليها. وإننا نقدر ما تم تقديمه، وسنظل نشعر بالامتنان لهذه المساعدة.

وعلى ذلك نرى أن الجزء المتعلق بالتمويل من البرنامج غير كاف أبداً. ولنا أن نسعى، كما تنص الفقرة ذات الصلة، الى ضمان إيلاء الاهتمام المناسب لشواغل الدول الجزرية الصغيرة من جانب المؤسسات الدولية المختلفة. ويكمن الخطر في أن هذه الحملة الغامضة ستقوض جهودنا المتعلقة بمستوى التنفيذ. إننا نشعر بالامتنان لأصدقائنا الذين يواصلون تقديم الدعم لنا، وحكومة بلادي تحث بشدة البلدان المتقدمة النمو على أن تخصص للدول الجزرية الصغيرة جانباً من مساعداتها الإنمائية الرسمية. ونؤيد أيضاً نداء مجموعة الـ ٧٧ بضمان بلوغ الهدف المتمثل بـ ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وفيما يتعلق بالمتابعة المؤسسية، ندرك أنه ينبغي أن تكون هناك وحدة محددة داخل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة. وينبغي أن يضم هذا المكتب ما يكفي من الموظفين لتمكينه من الاضطلاع بمهامه وولايته بالشكل اللازم. وهذا مذكور بصورة واضحة في الفقرة ١٢٣ من برنامج العمل، وأنا مقتنع تماماً بأننا لا نكون قد أقمنا أنفسنا في تفاصيل الإدارة التي هي من اختصاص الأمين العام اذا نحن

المستدامة وعكس مسار الانحدار البيئي. ويود سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية أن ينتقلوا من النظر الى الأمم المتحدة على أنها رمز، ليحتضنوها كمخلص لهم.

السيد إدواردز (جزر مارشال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم شعب وجمهورية حكومة جزر مارشال، أود أن أضم صوتي الى أصوات من سبقوني في الإعراب عن التعاطف والتعازي لمصر، حكومة وشعباً، بمناسبة الكارثة الطبيعية التي حلت بها.

اسمحوا لي كذلك أن أكرر الإعراب عن المشاعر التي أعرب عنها، بصدد انتخاب الرئيس إيسي، السيد فيليب ملر وزير خارجية جزر مارشال في البيان الذي أدلى به أثناء المناقشة العامة.

لقد استمعنا لتونا الى بيان باسم جنوب المحيط الهادئ أدلت به استراليا، والى بيان أدلت به ترينيداد وتوباغو بوصفها رئيسة لتحالف الدول الجزرية الصغيرة، والى بيان أدلت به مجموعة الـ ٧٧. ووفد بلادي يؤيد هذه البيانات تأييداً تاماً. وباسم حكومة بلادي، أود كذلك أن أشيد إشادة خاصة بربادوس، حكومة وشعباً، على ضيافتها و صداقتها لوفد جزر مارشال خلال المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

لقد راودت وفد بلادي آمال وتطلعات كبيرة عندما بدأنا السير على الطريق التي أدت الى مؤتمر بربادوس. فالساعات الطوال والمفاوضات الممتدة كانت امتحاناً لصبرنا، وكنا نشعر بالسرور لدى رؤية الاهتمام العام ينصب أخيراً على الدول الجزرية الصغيرة. فلقد أعلننا مراراً أننا نشعر بأن مجموعة بلداننا هي مجموعة مهملة جداً في أسرة الأمم المتحدة. وللتدليل على التزامنا الصادق بعملية ريو ومتابعتها، قمنا في جزر مارشال بتنفيذ العديد من المشروعات التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة، وهناك مشروعات كثيرة أخرى هي الآن قيد التخطيط. وبتلك الروح وصلنا الى بربادوس.

وقد كان المؤتمر نفسه مثمراً في تعزيز الروابط القديمة وإقامة علاقات جديدة بين قادة الدول الجزرية الصغيرة. كان قادتنا عازمون تماماً على ضمان عدم التفریط بالشراكة التي بدأناها في ريو ونحن نمضي قدماً من بربادوس. ومع ذلك، فإنني لن أكون صريحاً

لقد قدم شركاؤنا في المفاوضات أفكارا متباينة فيما يتعلق بالتكلفة. واقترح صحفي من منطقة المحيط الهادئ العنوان التالي لمقاله الأخير: "قال الشمال للجزر: اسبحوا". فقد بدا له أن الشمال إنما يؤكد التعهدات والبرامج القائمة فعلا لا غير، وأنه سيتعين على الجزر أن تلجأ بعضها الى بعض طلبا للمساعدة والمشورة. وقد جرى التأكيد على ذلك في صحيفة معروفة جيدا كثيرا ما توزع في هذا المبنى بالذات.

إن جزر مارشال، بالاشتراك مع البلدان الجزرية الأخرى في منطقة المحيط الهادئ، لم تذهب الى مؤتمر بربادوس خاوية الوفاض. فقد جئنا بغاباتنا، ومناخنا، ومناطقنا الاقتصادية الخالصة، ونظمنا الايكولوجية البحرية، وشعابنا المرجانية، وكلها تسهم إسهاما كبيرا في حماية البيئة العالمية عموما إن لم يكن تحسينها. ونحن لا نريد أن نعود بما هو دون ذلك.

إننا نعلم ما هي متطلبات التنمية المستدامة في جزر مارشال. والتكاليف المتوخاة لمواجهة هذه المتطلبات ضئيلة بالمقارنة مع تكاليف المشاريع الانمائية الضخمة في شتى أرجاء العالم. إن طلباتنا ليست فاحشة.

إنني أناشد الدول الأعضاء في هذه المنظمة أن تلقي نظرة فاحصة على الالتزامات المقطوعة بحرية في مؤتمر ريو وأن تؤكد من جديد لأعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة أنها ستفي بهذه الالتزامات. وبالإضافة الى ذلك، أود أن أدعو الدول الأعضاء الى أن تنظر بصورة إيجابية الى مشروع القرار الذي سيقدمه تحالف الدول الجزرية الصغيرة من خلال مجموعة ال ٧٧، وأن تضمن اعتماده وتنفيذه.

السيد جورج (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، نضم صوتنا اليكم والى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تعاطفنا مع مصر، شعبا وحكومة، لما أصابها من خسائر في الأرواح والممتلكات نتيجة السيول التي تعرضت لها مؤخرا.

لقد تكلم سفير استراليا بالنيابة عن جميع بلدان محفل المحيط الهادئ، بما فيها ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بشأن هذا البند الهام - تقرير ونتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للسدول الجزرية

أعربنا عن رأينا بوجوب تخصيص أربعة موظفين فنيين على الأقل لتنفيذ نتائج مؤتمر بربادوس. كما أننا نرى أن التعزيز الاقليمي للجان الاقتصادية ينبغي أن يتم كلما أمكن على المستوى دون الاقليمي. وبالنسبة للمحيط الهادئ يعني هذا مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الذي مقره بورت فيلا في فانواتو.

إننا نشني على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما قام به من عمل بخصوص دراستي الجدوى. ويسرنا بوجه خاص أن نرى التقرير الخاص ببرنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، لأننا ندرك، منذ أن أصبحنا عضوا في الأمم المتحدة، أوجه القصور في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي رأينا أنه يمكن تنفيذ برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغير النامية على الفور، لأن الإطار الدولي اللازم أصبح قائما بالفعل.

ونرحب أيضا بالدراسة التي أجريت على شبكة المعلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ويجري بحث هذه الدراسة بتفصيل دقيق في عواصمنا. ولا تزال هناك بعض الأسئلة الباقية، ولكننا نأمل في إتاحة فترة من التشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان المانحة لنرى كيف يمكن تنفيذ هذا البرنامج. إن شبكة المعلومات تترتب عليها استثمارات كبيرة بالنسبة للكثير من الدول الجزرية الصغيرة. ونحن بحاجة الى أن ندرسها بتأن وبصورة دقيقة.

إن هذه المقترحات موجهة صوب بناء القدرات في الدول الجزرية الصغيرة، وهذا عنصر حيوي في التنمية المستدامة. ولكن علينا أن ندرك أن هناك حاجة الى قدر معين من بناء القدرات قبل أن نستطيع الوصول الى مستوى تنفيذ هذه المقترحات وطنيا. ولا بد لي أن أضيف أننا نشعر بخيبة الأمل لعدم ترجمة هذين التقريرين وتوزيعهما في موعد أبكر.

إننا ندرك جميعا أن مؤتمر بربادوس كان مشروعا طموحا. وفي الوقت ذاته، لقد ذكرنا بأنه سيكون أول عملية متابعة لمؤتمر ريو - وباختصار، سيكون اختبارا للإرادة الدولية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. لقد قال لنا الخبراء إن الجزر ستكون ميدانا مفيدا للمشاركة الرائدة بسبب صغر حجمها وانعزالها النسبي. وستكون التكلفة أقل أيضا بكثير - هذا ما قاله الخبراء.

نحو ذلك، بذلت وفود عديدة الوقت والجهد والطاقة في الاستعدادات والمفاوضات المعقدة التي أدت إلى اعتماد برنامج عمل بربادوس في شهر أيار/مايو ١٩٩٤. وفي ضوء التعقيدات البشرية والفضية والمالية والسياسية لتلك العملية، تبين لنا الآن جميعاً عظم التحدي الذي تمثله حقاً التنمية المستدامة. ولئن كانت مواجهة ذلك التحدي قد اقتضت جهداً بالغاً من قبل جميع المشاركين، فإننا نبدأ الآن مرحلة أخرى ستتطلب بدورها جهداً أكبر بكثير من ذي قبل. وكما نعرف جميعاً، فإن مرحلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس هي مهمة هائلة تنتظر أقصى قدر من الالتزام من جانب المجتمع الدولي.

من الأمور الحاسمة بشكل متزايد أن ندرك أننا إذا فشلنا في بث الحياة في برنامج العمل، فإن جهودنا جميعاً ستذهب هباءً. لقد اشتركنا جميعاً في ريو في وضع جدول أعمال جديد للقرن الواحد والعشرين. وقد بات من الأوضح لنا اليوم أن الانضمام على أساس الشراكة إلى حركة التنمية المستدامة سيتطلب التزاماً حقيقياً ودعمًا من جانب المجتمع الدولي وبخاصة البلدان المصنعة.

إن وفد بلادي يعتقد أن العمل الجاري في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة عمل هام بدرجة فائقة، وذلك لأننا إذ نواصل البناء على منجزات السنوات الماضية، سيتعين تركيز جدول أعمال البيئة الدولية والتنمية المستدامة تركيزاً شديداً على هدف مشترك في العملية المؤدية إلى مؤتمر الاستعراض الكامل للتنفيذ العام لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي ستعقدته الجمعية العامة في عام ١٩٩٧.

لقد جعلت ولايات ميكرونيزيا الموحدة الانخراط بعمق في مختلف الأنشطة المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية والبيئة أولويتها الأولى عندما انضمت إلى الأمم المتحدة في بداية الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة. ونحن نعتقد أن الرحلة من ريو كانت فيها معالم هامة كثيرة. وإحدى المنجزات الهامة هي نتيجة المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. إن برنامج العمل الذي أسفر عنه المؤتمر العالمي هو أول جهد بعد ريو لتعزيز مبادئ جدول أعمال القرن ٢١ في سياق محدد يشير إلى تدابير ملموسة للتنفيذ. إننا الآن

الصغيرة النامية، المعقود في بربادوس في الفترة من ٢٦ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤.

وفي البداية أود، بالنيابة عن حكومة بلادي، أن أشكر حكومة بربادوس على الترتيبات الممتازة التي قامت بها، وعلى ضيافتها، وعلى الإسهامات القيمة التي قدمتها من أجل نجاح المؤتمر العالمي.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقدير حكومة بلادي لسفيرة استراليا لشؤون البيئة، بنيلوبي آن وينسلي، على الدور القيم الذي قامت به بصفتها رئيسة للجان التحضيرية والرئيسة لمؤتمر بربادوس.

إن ولايات ميكرونيزيا الموحدة تؤيد بالكامل البيان الاقليمي الذي أدلت به استراليا بصفتها رئيسة محفل جنوب المحيط الهادئ، وتضم صوتها إليها. ويسرني أيضاً أن أقول إن بلادي تؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به سفير ترينيداد وتوباغو بصفته رئيس المجموعة التي تمثل مصلحة مشتركة بين أكثر من منطقة اقليمية واحدة أي تحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي نعلق عليه أهمية كبيرة. وبوصفنا من أعضاء مجموعة الـ ٧٧، نحن نوافق بالكامل على البيان الذي أدلى به سفير الجزائر بصفته رئيس مجموعتنا.

في عام ١٩٩٢، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، اعتمد المجتمع العالمي جدول أعمال القرن ٢١. لقد أعلنت جميع الدول المجتمعة في ذلك المؤتمر التاريخي أن جدول أعمال القرن ٢١ يعكس توافق آراء عالمياً، والتزاماً سياسياً على أعلى مستويات التعاون، بشأن التنمية والبيئة. وأكدت أيضاً أن تعاون جميع الدول حاسم للوفاء بأهداف جدول أعمال القرن ٢١. وفي هذا السياق، نعتبر الموضوع محل المناقشة - أي تقرير ونتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية - موضوعاً حاسماً للأهمية لولايات ميكرونيزيا الموحدة.

للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة، تمكنا من وضع جدول أعمال يحظى بالاهتمام العالمي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولم يكن مؤتمر بربادوس أول مؤتمر عالمي بشأن التنمية المستدامة فحسب وإنما كان أيضاً أول تنفيذ ملموس لجدول أعمال القرن ٢١. وخلال العامين الماضيين أو

الهيئات ذات الصلة، وبهذا سيضمن الإدماج الفعلي لنتائج مؤتمر بربادوس في المواضيع المحورية التي يعينها برنامج عمل هذه اللجنة.

وبلادي ترحب أيضا بالجهود التعاونية السريعة التي بذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الاضطلاع بدراساتي جدوى على النحو الذي نادى به برنامج العمل، إحداها بشأن شبكة للمعلومات والأخرى بشأن برنامج للمساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولئن كانت دراستا الجدوى هاتان تسهمان إسهاما قيما في اعطاء دفعة لتحقيق أهداف ونتائج مؤتمر بربادوس، فينبغي أن ينظر اليهما باعتبارهما يوفران شبكة إعلامية وتقنية لتحريك وتتممة المجالات القطاعية الموضوعية الـ ١٤ الواردة في برنامج العمل والتي لا تزال تنتظر التنفيذ.

وأود أن أشير الى أن اعتراف برنامج العمل بأوجه الضعف الخاصة التي تتسم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية بصدد المشاكل البيئية العالمية، لاسيما المشاكل المتعلقة بالتغير المناخي، والتنوع البيولوجي، والمياه الدولية، هو الذي دفعه الى أن يطلب بشكل محدد اعتبار مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله قناة هامة للمساعدة في هذه المجالات، عن طريق توفير موارد جديدة واطافية. وفي اجتماع رؤساء الدول الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ، الذي عقد في بريسيين باستراليا، رحب المحفل بإعادة هيكلة وتمويل المرفق وعزمه على المساعدة في تحقيق نتائج مؤتمر بربادوس.

إننا لسنا فقط سكان هذا الكوكب، وإنما أيضا الأمناء على الموارد المشتركة التي ستكون أساسية لبقاء الأجيال المقبلة. وفي ضوء هذا نطالب بشراكة قوية، لا ينظر اليها على أنها قائمة على أساس مجرد العلاقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وإنما بالأحرى كهدف مشترك واستثمار يعود بالفائدة على أسرة الأمم كلها. ولما كان برنامج العمل يحدد بوضوح الأعمال التي ينبغي القيام بها على المستويات الدولية والاقليمية والوطنية، فإن بلدي يحث جميع الدول الأعضاء على أن تساند، خلال الفترة المتبقية من الدورة التاسعة والأربعين، النتيجة العامة لمؤتمر بربادوس، بإجراءات منها اتخاذ جميع القرارات الأذنة التي تمكن وكالات ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة من الشروع في تنفيذ مضمون برنامج العمل.

في مرحلة شهدت إنشاء آليات لإعطاء دفعة قوية الى الأمم لتنفيذ هذه التدابير. وفي آليات مثل لجنة التنمية المستدامة، والاتفاقيات الخاصة بالتغير المناخي، والتصحر، والتنوع البيولوجي، ومرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله، يجد المجتمع الدولي نفسه ملزما بأكثر من أي وقت مضى بإيلاء الأولوية القصوى لجدول الأعمال الدولي للبيئة. وهذه الآليات كلها توفر اسهاما فريدا في الجهد الدولي الجماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة بطرق ملموسة.

لقد جرى القيام بالكثير في منطقتنا للوفاء بالالتزامات المقطوعة في برنامج العمل. على المستوى الاقليمي، كان البرنامج البيئي الاقليمي لجنوب المحيط الهادئ نشطا في تنسيق عدد من الأنشطة في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك برنامج اقليمي للتنوع البيولوجي ممول بواسطة المرحلة الراحدة لمرفق البيئة العالمية. وعلى المستوى الوطني، ورغم العديد من الصعوبات التي تواجهها بلادي باعتبارها دولة جزرية صغيرة، شرعت بالفعل ولايات ميكرونيزيا الموحدة في اتخاذ خطوات ايجابية نحو التنمية المستدامة. وكخطوة أولى، واعترافا بأهمية المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أنشأت حكومة بلادي مجلسا وطنيا للتنمية المستدامة واسع التمثيل وذلك لرصد إدماج سياسات التنمية المستدامة في أعمال الحكومة، وللمساعدة في تحليل وتنسيق المشاريع.

إننا نرحب بالتقرير الذي أعده الأمين العام مؤخرا بشأن الاجراءات التي اتخذتها أجهزة ومنظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وإذ نوجه عناية خاصة الى الفقرتين ١٣٩ و ١٤٠ الواردتين في ذلك التقرير تحت عنوان "ترتيبات مؤسسية"، نطالب على الأخص بدعم شركائنا من البلدان المتقدمة النمو لإنشاء كيان محدد في إطار إدارة الأمم المتحدة لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة، على النحو الذي دعت اليه الفقرة ١٢٣ من برنامج العمل. ومن المطلوب توفير الموارد لإنشاء الكيان هذا المحدد الهوية ولقيامه بعمله كنقطة اتصال داخل الادارة لتوفير الدعم الموضوعي من قبل الأمانة لعمليات المتابعة والرصد والاستعراض وتنسيق التنفيذ لبرنامج العمل. وهذا الكيان المحدد يفترض فيه أنه سيرفع تقارير بشأن تنفيذ برنامج العمل الى لجنة التنمية المستدامة وغيرها من

ويوا كوروي الذي، في جملة أمور، دعا المجتمع الدولي إلى تقديم الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عمل بربادوس وأيضاً الحصيلة الشاملة لعملية ريو.

وبابوا غينيا الجديدة ترى بقوة أن نجاح مؤتمر بربادوس، شأنه شأن جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى، يعتمد اعتماداً كبيراً على استعداد الدول المانحة لتقديم الموارد التقنية والمالية الكافية لضمان تنفيذها الكامل.

إن برنامج العمل يبرز بعض استراتيجيات التنمية ذات الأهمية في تشجيع التنمية المستدامة. وبشكل أكثر تحديداً تتضمن هذه الاستراتيجيات تنمية الموارد البشرية وبناء القدرة المؤسسية وتعزيز التعاون الدولي في مجالات نقل التكنولوجيا والتجارة والاستثمارات.

إن سياستينا الخارجية والداخلية الحاليتين موجّهتان صوب تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تطبيق ممارسات إدارية سليمة في استغلال الموارد الطبيعية. وقد تم هذا بقيامنا، منذ الاستقلال، بإصدار تشريع للتخطيط والحماية البيئيين يضع آليات قانونية لرصد الملوثات البيئية بالمقارنة بالمستويات المسموح بها، والرقابة الفعالة على الأنشطة الصناعية من حيث التزامها بالمبادئ التوجيهية للتخطيط البيئي الوطني. وهذا التشريع يضع قيوداً، كما في حالة موارد الغابات، ويضع معايير للحصاد المستدام.

وثمة حاجة إلى المشاركة المباشرة للمجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة بغية الوفاء الفعال بمختلف متطلبات البرنامج والدعم المباشر للجهود والأولويات الوطنية والإقليمية. وفي هذا الصدد، نرحب بالإجراءات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخاصة دراسة الجدوى بشأن برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك حلقتنا عمل على الصعيد دون الإقليمي عقدت في فيجي وبربادوس.

ويسرنا أيضاً أن نعبر عن الشكر للمبادرة المشتركة بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بشأن برنامج الإدارة العمرانية والتصحيح البيئي في عدد من البلدان الجزرية في جنوب المحيط الهادئ.

السيد سامانا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وفدي يؤيد ويشاطر بالكامل البيانات التي أدلى بها رؤساء مجموعة الـ ٧٧ وتحالف الدول الجزرية الصغيرة ومحفل جنوب المحيط الهادئ، الذين عبروا ببلاغة عن مغزى وأهمية المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونعتقد أن مؤتمر بربادوس كان معلماً تاريخياً رئيسياً وفر للمجتمع الدولي الدافع لإثبات التزامه بوعده ريو في عام ١٩٩٢. كذلك أتاح للمجتمع الدولي فرصة إيجابية للمزيد من الاشتراك والمشاركة في المجالات والمسائل الهامة التي تهم وتشغل بال البشرية جمعاء.

وبابوا غينيا الجديدة ترى وتشاطر الرأي بأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وبقائها يعتمدان اعتماداً أساسياً على تعاون المجتمع الدولي من أجل التنفيذ الكامل والفوري لبرنامج العمل.

إن بابوا غينيا الجديدة في طور إعلان السياسات والتدابير التشريعية اللازمة لإعطاء مضمون إضافي لبرنامج العمل، وتحقيق الأهداف العامة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

إن الكثيرين على الصعيدين الوطني والدولي يدركون أن الاستنزاف العشوائي للموارد الطبيعية، بما له من آثار سيئة على البيئة العالمية وما يتبع ذلك من آثار على تغير المناخ والتلوث وارتفاع منسوب سطح البحر والتدهور البيئي، بدأ يصبح ملحا ويفرض قيوداً خطيرة على تنمية وبقاء ومعيشة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمتلك داخل بيئاتها الوطنية والإقليمية موائيل طبيعية توجد بها أنواع فريدة من النباتات والحيوانات.

وان اعتراف المجتمع الدولي بالدور الهام الذي تلعبه الدول الجزرية الصغيرة النامية، باعتبارها حارسة للتنوع البيولوجي القيم، لم يأت في حينه فحسب بل هو في الواقع خطوة إيجابية لإتاحة المزيد من الفرص لتحقيق التنمية المستدامة لمنفعة جميع مواطنينا.

وفي مؤتمر بربادوس، أرسلنا رسالة سياسية قوية إلى العالم عن طريق اشتراك حاكمنا العام، السير

الوكالات، بما في ذلك اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، على إيلاء اهتمام أكبر لتنفيذ برنامج العمل.

إن نجاح برنامج عمل بربادوس يتوقف بشكل حاسم على الدعم الإيجابي للمجتمع الدولي، في معرض التنفيذ الفعال للبرامج الوطنية والإقليمية.

وتتطلع بابوا غينيا الجديدة، بشعور أكبر من الثقة بمسعا، إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالاحتياجات والأمان الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لا غنى عنه لتطوير القدرة الوطنية والإقليمية على الإسهام الفعال في الشراكة العالمية لضمان مستقبل أفضل لأطفالنا.

السيد ماروياما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يشاطر المتكلمين السابقين في التعبير عن مواساته العميقة لحكومة وشعب مصر للخسارة المأساوية نتيجة للسيول الأخيرة.

ويود وفدي أن يهنئ حكومة بربادوس على عقدها الناجح للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، استجابة للتحدي الذي قبلناه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، وأن يشكر الذين كرسوا الكثير من الوقت والمجهود للاعداد لهذا المؤتمر. إن برنامج العمل وعلان بربادوس اللذين اعتمدهما المؤتمر يشكلان في الواقع معلمين على الطريق الذي بدأناه في ريو. وهما يوفران دافعا جديدا لعمل المجتمع الدولي بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

لقد كان المؤتمر مؤتمرا تاريخيا بقدر ما أرسى أساسا راسخا للفت انتباه المجتمع الدولي إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية والمشاكل الخطيرة التي تواجهها في تحقيق التنمية المستدامة. وبرنامج العمل هو الخطوة الأولى التي اتخذها المجتمع الدولي من أجل مساعدتها على التصدي لتلك المشاكل. ومهمتنا التالية تتمثل في كفالة تنفيذه على أساس الشراكة التي أقيمت في المؤتمر. وحكومة اليابان، من جهتها، ستستلهم ببرنامج العمل وبروح إعلان بربادوس في إيصال المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وعلى الصعيد الإقليمي، بدئ بعدد من البرامج، التي تتمم برنامج العمل الدولي بما في ذلك تعزيز إدارة المنطقة الساحلية؛ والاستخدام الكفؤ لموارد الطاقة؛ وزيادة المشاركة في الأبحاث العالمية عن الآثار المناخية وتقييمها ورصدها ومسحها؛ وتوفير المساعدة التقنية؛ وتعزيز الاستعداد والإدارة المؤسسية للكوارث؛ وإنشاء آليات لتقييد حركة المواد الضارة عبر الحدود؛ ورصد التلوث البحري. وقد اتخذت بابوا غينيا الجديدة زمام المبادرة لوضع اتفاقية إقليمية بشأن منع نقل المخلفات الضارة والسامة عبر الحدود، وهي الآن في المراحل النهائية للتفاوض ومن المتوقع أن تدخل حيز النفاذ في عام ١٩٩٥. ونعتقد أن هذه خطوة هامة صوب الإدارة الشاملة لبيئتنا وحمايتها.

كما بدأت بابوا غينيا الجديدة مشروعاً للنقل بين الجزر وألغت الحواجز المفروضة على التجارة والهجرة مع بعض أعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ، تمشيا مع التوافق الدولي على تشجيع التجارة والاستثمار المنصفين بغية تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة.

إن بابوا غينيا الجديدة عرضة بوجه خاص للتدهور البيئي المحتمل، إذ أن ٦٠ في المائة من إيراداتها تتأتى من تصدير الموارد التعدينية والبتروولية بما في ذلك موارد الغابات ومصايد الأسماك. لذلك مما ينطوي على السخرية أن هذه الصناعات بحاجة إلى إيلاء أكبر اهتمام ورصدها عن كثب تحسبا لأية آثار ضارة أو أي تدهور بيئي.

وقد بدأت الحكومة الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ستقوم، في جملة أمور، بالاشراف على تنفيذ برنامج العمل.

لذلك نعتقد أن بوسع المجتمع الدولي، بالعمل عن طريق ومع الآليات التنظيمية الإقليمية ودون الإقليمية، أن ينفذ تنفيذا فعالا برنامج العمل الذي سيعزز ويحسن التعاون الإنمائي الدولي توخيا للتنمية المستدامة.

ونتطلع إلى تقرير لجنة التنمية المستدامة عن تنفيذ البرنامج في الدورة المقبلة، حيث سواصل تقديم اسهامات بناءة في عمل اللجنة. لذلك نشجع مختلف

في الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد لكم، سيدي الرئيس، على أن اليابان ستبذل قصارى جهدها من أجل الاضطلاع بدور ناشط في تنفيذ القرارات التي تم التوصل إليها في المؤتمر التاريخي ألا وهو المؤتمر العالمي الأول المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

السيد بالزان (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
انضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن أعمق التعاطف والتضامن مع حكومة وشعب مصر في هذا الوقت العصيب الذي يتصدىح فيه للأثار المأساوية التي ترتبت على الفيضانات الأخيرة.

إن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في بربادوس في وقت سابق من هذا العام، هو التدبير الأول الملموس الذي نجم عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢. ومؤتمر بربادوس قد أنجز المهمة الموكولة إليه بنجاح. فقد حدد سياسات ذات صلة ضمن إطار برنامج عمل يرمي إلى تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة.

ومما لا شك فيه أن الفضل يجب أن يعود إلى حكومة بربادوس من حيث التنظيم الممتاز، وإلى شعب بربادوس من حيث حسن الضيافة التي شعرت الوفود بها. ونشعر بالامتنان أيضا لرئيس الوزراء سانديغورد على الطريقة البارعة والماهرة التي قاد بها المؤتمر إلى ختام ناجح.

إن وفد مالطة ينظر إلى المناقشة الحالية بشأن تقرير مؤتمر بربادوس باعتباره دليلا على الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على رفاه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وحكومتي ترحب بتقرير الأمين العام (A/49/425) عن العمل الذي قامت به الأجهزة والمنظمات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. من أجل تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن إعلان بربادوس، إذ يؤكد على الأصول البشرية والطبيعية العائدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لم يقصر في إبراز العقبات التي يتعين التغلب عليها. والوثيقة، إذ تهدف إلى تحقيق نوعية حياة أفضل

إن برنامج العمل يؤكد على أهمية تنمية الموارد البشرية للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويبرز مسائل محددة مثل التعليم والتدريب والبحث والتنمية باعتبارها مسائل ذات أهمية خاصة. وهو أيضا يؤكد بحق على أهمية تعزيز القدرات المؤسسية والإدارية. وهذا التوجه يتمشى مع سياسة اليابان فيما يتعلق بمساعداتها الإنمائية التي تقدمها إلى البلدان النامية، والتي تتمثل إحدى أولوياتها الرئيسية في تعزيز الاعتماد على الذات. والنتائج المعززة هي ما تسفر عنه الجهود الوطنية الفعالة التي تدعمها المساعدة الخارجية. واليابان عاقدة العزم على العمل من أجل تعزيز هذه النتائج.

إن وفد بلدي يود أن يشكر الأمين العام على تقريره عن الأعمال التي قامت بها الأجهزة والمنظمات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ برنامج العمل، وأيضا على مذكرتيه اللتين يحيل فيهما الدراسات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن جدوى وضع برنامج للمساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة معلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وكما يشير إليه الأمين العام بحق، ينبغي أن يعتبر التقرير ذا طبيعة مؤقتة. ونظرا للدور الهام الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، يعتقد وفد بلدي بأنه من الحيوي استعراض خطط وبرامج تنفيذ برنامج العمل على نحو متواصل، ويتطلع بالتالي إلى التقارير اللاحقة. وفي هذا الصدد، فهو يرحب باستعراض برنامج العمل من جانب لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات، كما هو مقترح في تقرير الأمين العام.

ويرحب وفد بلدي خصوصا بالنتائج التي أسفرت عنها الدراسات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن برنامج للمساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة معلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية. والتعاون ذو أهمية حيوية في تعزيز الاعتماد على الذات من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية، وقد وضع كل من البرنامج والشبكة من أجل تعزيز هذا التعاون. وهذا أيضا هو هدف يتمشى مع سياسة اليابان التي تعلق أهمية على التعاون بين الجنوب والجنوب في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية.

بل على النقيض من ذلك، فهو دائما يعود بأرباح كبيرة.

ومالطة، وهي ذاتها دولة جزرية صغيرة، برهان حي على أن أفضل استثمار يكمن في تنمية الموارد البشرية. والأنشطة الاقتصادية المبتكرة والتقليدية التي اضطلعنا بها أعطت جزيرتنا قوة الدفع اللازمة لوضع الاقتصاد على أساس متين.

إن الدول الجزرية الصغيرة، بغض النظر عن تنوع خصائصها تؤدي دائما دورا هاما في العملية متعددة الأطراف وبوسعها، بفضل خبرتها التي اكتسبتها على مدى تاريخها الطويل، أن تواصل الإسهام في تعزيز التعاون الدولي السياسي والاقتصادي.

فاتفاقية قانون البحار التي سيبدأ سريانها قريبا، والاقتراح الداعي الى إدراج موضوع تغير المناخ ضمن بنود جدول أعمال الجمعية العامة - وهما مبادرتان أطلقتتهما مالطة - مثالان على الطريقة التي يمكن بها لأي دولة، بغض النظر عن حجمها، أن تسهم في رفاه البشرية.

وفي هذا السياق، يرحب بلدي بكون برنامج العمل قد استوعب اقتراحه الداعي الى وضع مؤشر للضعف ليكون معيارا إضافيا لقياس درجة ومدى الضعف، سواء في الهياكل الاقتصادية أو في المؤسسات.

وقضية التنمية من بين البنود الرئيسية التي تناقش حاليا في إطار المنظمة. فقد جرت مناقشات لا حصر لها على مختلف المستويات تحددت فيها العناصر الأساسية اللازمة للاستدامة الاجتماعية والاقتصادية. ومن المتوقع أن تناقش الجمعية عما قريب التدابير الأساسية لتعزيز التنمية. ولا يجوز أن تنحى جانبا متطلبات وشواغل فئة الدول الجزرية الصغيرة.

إن مؤتمر بربادوس ليس نهاية لعملية من العمليات. بل إنه إيدان ببدء عملية مستمرة لرصد النتائج المحرزة وضمان توطنها والبناء عليها.

تعلمنا الحكمة التقليدية أن اقتسام المشكلة يختزلها الى نصف مشكلة.

للأجيال الحالية والمقبلة، إنما تعتمد نهجا مثاليا واسع النطاق.

وبرنامج العمل الذي تم التفاوض بشأنه والاتفاق عليه في بريدجتاون يعالج مسائل جمة تتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة، وهي مسائل أكد عليها مرارا وتم التسليم بها عالميا. ولقد حدد المجتمع الدولي في ريو، في عام ١٩٩٢، المشاكل الهامة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة باعتبارها حالة خاصة فيما يتعلق بكل من البيئة والتنمية. وإذا لم يعمل على مساعدتها، فإن حجمها وموقعها الجغرافي ومواردها المحدودة أمور يمكن أن تشكل أوجه ضعف محددة.

إن حجم الدول في هذه الفئة وموقعها الجغرافي يتسببان، في حد ذاتهما، بعدد من الأضرار الاقتصادية في بعض الأحيان. وفي بعض الحالات، تتضاعف هذه الأضرار باعتبارها آثارا مترتبة على الكوارث الطبيعية. والتعرض للتأثيرات الاقتصادية الخارجية والهشاشة البيئية هما في الواقع محل قلق رئيسي للدول الجزرية الصغيرة النامية.

هناك حقيقة يجري التفاوض عنها في بعض الأحيان، وقد أشارت إليها الحاكمة العامة لبربادوس، سعادة السيدة نيتا بارو في البيان الذي أدلت به أمام المؤتمر في بربادوس، عنيت أن سدس سطح الأرض، بما في ذلك جزء كبير من مواردها البحرية وموارد التنوع الحيوي، تقع تحت السلطة القضائية للدول الجزرية الصغيرة. وهذا العنصر جدير بالذكر، أكثر من كونه مسألة يفتخر بها، لأن المرء لا يستطيع أن يتجاهل ما له من آثار أصيلة أو تأثير على المجتمع العالمي ككل.

إن الدول الجزرية الصغيرة تدرك مشاكلها تمام الإدراك، ولكنها بالمثل عالمة بما يلقي على عاتقها من مسؤوليات، وهي مسؤوليات، لو تم تقاسمها، لأمكن التصدي لها على نحو أفضل وحلها بسهولة أكبر. لذلك، هناك حاجة إلى تشجيع وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

يعلمنا التاريخ أن الدول الجزرية الصغيرة، في سعيها من أجل البقاء، حرصت دوما على الاستثمار في مواردها البشرية. وهو نوع من الاستثمار لا يخيب أبدا.

أيضا. فهي هشّة وضعيفة إيكولوجيا. وحجمها الصغير ومواردها المحدودة وتشبثها الجغرافي وعزلتها عن الأسواق كل هذا يجعلها في وضع بالغ الصعوبة اقتصاديا، ويحول دون تحقيق أي فوائد من وفورات الحجم الكبير.

في بربادوس، في نيسان/أبريل من هذا العام، اجتمعنا وتداولنا بنجاح بشأن الظروف الخاصة التي تؤثر على هذه المجموعة من الشركاء. وقد مثلت تلك المناسبة أول عملية متابعة مضمونية رئيسية لمؤتمر ريو، وكانت فريدة لهذا السبب، ولتركيزها على شاغل محدد وهام. ومهمتنا من الآن فصاعدا هي أن نواصل بنفس القوة والحماس التنفيذ الكامل والعاجل للاتفاقات والقرارات التي تم التوصل إليها في ذلك المؤتمر. وغيانا تشارك في الحث على التأييد التام لإعلان بربادوس وبرنامج العمل الخاص بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الواردين في الوثيقة A/CONF.167/9، المعروضة الآن على الجمعية العامة للنظر فيها.

وتلك الاتفاقات، رغم أهميتها، لن تحقق الكثير ما لم تنشأ الآليات الملائمة للرصد والتنفيذ الفعالين للإجراءات التي تتخذ على مستوى المنظومة. ولبلوغ هذه الغاية، نعتقد أنه من الأساسي أن توضع هذه المسؤولية في مكانها الصحيح، وهو إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، على نحو ما نص عليه برنامج العمل. وبالتالي ينبغي أن تكون تلك الإدارة مجهزة بالشكل الكافي لكي تفي كما يجب بمسؤوليتها عن الرصد والتنسيق، وتوفير هيكل دعم فعال لمتابعة قرارات المؤتمر.

هناك مجالان لهما أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة، وهما تكنولوجيا المعلومات وبناء القدرات، حيث أن من شأنهما تعزيز قدرة تلك الدول على الاستخدام والتسخير الأفضل لموارد موثلها الطبيعي الغني. وفي هذا الصدد، فإن الاقتراحات الخاصة بمشروعي شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ترسم نطاقا كاملا للعمل. والطريقة الكفؤة والسريعة التي استجاب بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي للولاية التي كلف بها إعداد دراستين عن هذه الاقتراحات تستحق منا كل الشناء.

وكما أوضح وفدي في بربادوس، فإن مشاركة المجتمع الدولي ومساعدته في حسم القضايا التي قد تعرقل أو توقف التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي النظر اليهما من منظور أوسع كثيرا. وهذا المنظور الأوسع يتضمن بالضرورة التناسب العكسي للأهمية التي تحظى بها البلدان الجزرية الصغيرة في المناطق الاستراتيجية الرئيسية في الكرة الأرضية. والدول الجزرية الصغيرة، وعيا منها بالمسؤوليات والمصاعب التي يفرضها عليها موقعها الحساس، تقف في طليعة أنصار الحوار، باعتباره أداة فريدة للنهوض بقدر أكبر من الوثام والتعاش.

فالحوار يكمن في جذور أي نهج يستهدف حل المشاكل. والحوار يساعد على تحديد المشاكل ويحفز على التوصل الى حلول. والحوار يعيد ربط ما تمككه الصراعات في أكثر الأحيان. وهو لهذا الغرض يتطلب التضامن في العمل باعتباره عنصره الأساسي - التضامن الذي يسوغ اتباع نهج شامل؛ التضامن الذي لا يجوز أن يقتصر على مجرد الكلام، والذي ينبغي أن يكون الوسيلة لترجمة الأقوال الى أفعال.

السيد بييري (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أولا أن أعرب عن تعازينا لمصر، حكومة وشعبا، على الخسائر الأليمة في الأرواح والمعاناة التي نجمت عن الأحداث التي وقعت مؤخرا في ذلك البلد.

يسعد وفدي أن يسجل موافقته على البيان الذي أدلى به وفد بربادوس باسم المجموعة الكاريبية، والبيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة الـ ٧٧.

إن مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية أعطى إشارة - ربما تكون أوضح إشارة تلقاها العالم حتى الآن - بأن المشاكل التي تواجه البشرية بلغت من الخطورة والإلحاح ما يستدعي علاجها على أعلى مستوى ممكن. وكانت تلك القمة قاطعة بنفس القدر في تأكدها على الطبيعة الفريدة والهشة للدول الجزرية الصغيرة والمناطق الساحلية المنخفضة.

إن الحالة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في بيئة عالمية اقتصادية وسياسية متزايدة التنافس، قد ورد وصفها بصورة وافية في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١. فالدول الجزرية الصغيرة تمثل حقا حالة خاصة بالنسبة للبيئة وبالنسبة للتنمية

ومعروض على الجمعية برنامج عمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، علاوة على إعلان بربادوس، وذلك للنظر فيهما. وترى جزر البهاما أن برنامج العمل يوفر مخططا لنهج شامل ومتكامل للتنمية المستدامة التي تقوم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية. فبرنامج العمل يعالج القضايا العديدة التي يجب علينا، نحن الدول الجزرية النامية، أن نتصدى لها في سعيها من أجل التنمية المستدامة. ويعد الإعلان بياناً عن إرادتنا السياسية الجماعية. وهو في الحقيقة إعادة تأكيد للالتزامات التي قطعناها في ريو. والمجتمع الدولي مطالب بتأييد هذا البرنامج تأييداً كاملاً وبتوفير الوسائل الفعالة لتنفيذه.

وفي حين أننا نرى في برنامج العمل مخططاً ممتازاً من أجل تركيز جهودنا والتزاماتنا على التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن من المسلم به أن التنفيذ الناجح للبرنامج سيحتاج إلى الدعم التام من إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. ونحن نرى أن الوحدة الداعمة بخدمات الأمانة تشكل عنصراً هاماً جداً في تنفيذ الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، يجب توفير الموارد الضرورية للأمانة حتى تستطيع أداء الوظائف الموجزة في الفقرة ١٢٣ من البرنامج.

ويرحب وفدي بتقرير الأمين العام، وهو مسرور حقيقة بالجهود الأولى التي بذلتها شتى الوكالات الانمائية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بإدراجها برنامج العمل في برامج أعمالها. والأهم من ذلك، أن من الملاحظ أن بعض الوكالات قد شرعت فعلاً في أنشطة تفي بجوانب شتى من برنامج العمل. وفي هذا الصدد، فإننا نشي على المنظمة العالمية للأرصاد الجوية على ما تقوم به من أنشطة وبرامج في عدة مجالات مضمونية من برنامج العمل، لا سيما برامجها المحددة بشأن تغير المناخ وارتفاع منسوب البحر، وهو ما يمثل شاغلاً رئيسياً لدول جزرية مثل بلدي.

إن من ولاية لجنة التنمية المستدامة أن تستعرض تنفيذ برنامج عمل بربادوس في سياق برنامج عملها الموضوعي المتعدد السنوات. ونحن ندرك أنه بالنظر إلى القيود الزمنية، فلم ينجز سوى القليل جداً من العمل في الدورة الأخيرة. بيد أننا نأمل في أن تكون هناك وسيلة فعالة لرصد واستعراض التقدم المحقق في إنجاز برنامج العمل. وأننا نؤكد للجمعية أننا، بوصفنا

وهاتان الدراستان واردتان في تقريرين إضافيين معروضين علينا أيضاً لإقرارهما. ويجدر التأكيد هنا على سمتين هامتين لهذين المشروعين هما التركيز على بناء القدرات المحلية، والاستفادة من معارف السكان الأصليين. وأحث الجمعية على أن تعتمد التقرير المطروح علينا الآن، وأن تقدم دعمها الكامل للإجراءات الواردة فيه.

إن عملية التحضير الموسعة التي شاركنا فيها جميعاً والمداولات المثالية التي جرت في المؤتمر ذاته وفي عملياته الأخرى، مثل اجتماع فريق الشخصيات البارزة، ومحفل المنظمات غير الحكومية، تلاقحت جميعاً في النتيجة الباهرة التي نتكلم عنها الآن. ونحن نتوجه بأسمى آيات الشناء إلى حكومة بربادوس وتحالف الدول الجزرية الصغيرة على دورهما وجهودهما لكفالة الخروج بهذه النتيجة. وواجبنا الآن في الجمعية العامة هو أن نتناول عملية التنفيذ والمتابعة بنفس القدر من الجدية والتصميم، لكي نعطي معنى حقيقياً لما تم إنجازه.

السيد ترنكويست (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحو لي في مستهل كلامي أن أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب لحكومة وشعب مصر عن تعازي وفدي وتعاطفه إزاء الخسارة المأساوية في الأرواح والأضرار التي نجمت عن السيول الأخيرة.

وتضم جزر البهاما صوتها إلى ما أعربت عنه وفود أخرى من إطراء للنتيجة الناجحة للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو المؤتمر الأول من نوعه، وقد انعقد في أوائل هذا العام في بربادوس. وتستحق حكومة بربادوس التهئة على الترتيبات الممتازة التي أعدتها للمؤتمر وعلى رعايتها للوفود التي حضرت الاجتماع.

ويسر وفدي أن يؤيد التعليقات التي أبدتها بشأن هذا البند ممثل الجزائر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ وممثل ترينيداد وتوباغو بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة. كما أننا نضم صوتنا بالكامل إلى البيان الذي ألقاه ممثل بربادوس بالنيابة عن المجموعة الكاريبية.

وتلاحظ جزر البهاما أيضا الالتزام في برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية بإشراك أكبر عدد ممكن من الخبراء من البلدان الجزرية الصغيرة النامية.

ومع ذلك، تود جزر البهاما أن تشير موضوعا صغيرا يثير قلقها، ألا وهو ضرورة معاملتها بالكامل كدولة جزرية صغيرة نامية. وان الارتفاع النسبي للمتوسط الفردي للنتاج الوطني الاجمالي فيها لا ينبغي أن يتخذ في هذا البرنامج حائلا دون مساواتها مع غيرها في المعاملة، وأغتنم هذه الفرصة لكي أذكر هذه النقطة، حيث أنه ينبغي أن يؤخذ في الحسبان، أن دولا جزرية صغيرة نامية عدة قد خرجت عن نطاق تلقي المساعدة من برنامج الأمم المتحدة وكذلك عن نطاق المعاملة التفضيلية التساهلية التي تقدمها معظم المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وبالتالي، نرى أن هذه الآلية من الآليات التي لا ينبغي أن تطبق فيها معايير الاستبعاد.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية معروفة بتنوع السلالات وأشكال التوطن فيها. ومع ذلك، ونظرا لصغر حجمها وعزلتها النسبية وهشاشة نظمها الأيكولوجية الجزرية، فإن تنوعها البيولوجي معرض للانقراض بأكثر مما هو حادث في معظم أنحاء العالم الأخرى. ونغتنم هذه الفرصة لنذكر أن برنامج عمل بربادوس يتضمن اتفاقا على العمل لصياغة، بل وتنفيذ، استراتيجيات متكاملة للحفاظ على هذا التنوع البيولوجي البري والبحري واستخدامه على نحو مستدام، وبصفة خاصة تنوع السلالات المستوطنة.

وفي هذا الصدد، نشني على برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاتخاذ زمام القيادة داخل منظومة الأمم المتحدة في صياغة علاقة جديدة بين وكالات الأمم المتحدة هي بمثابة شراكة عالمية للاستجابة للاحتياجات الحالية والمقبلة للدول الأعضاء في مجالات مثل تغير المناخ وحماية السلالات. ويسعدنا أن نلاحظ أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في جزر البهاما في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ونحن على ثقة من أن نتيجة ذلك المؤتمر ستساعد على الاستمرار في تركيز اهتمام المجتمع الدولي على الدول الجزرية الصغيرة النامية واحتياجاتها وظروفها الخاصة.

عضوا منتخبا حديثا في لجنة التنمية المستدامة، ملتزمون بالقيام بدورنا في عمل تلك اللجنة.

ويسرني في هذا الخصوص أن أنقل لكم أن جزر البهاما بصدد إنشاء لجنة وطنية للعلم والتكنولوجيا والتنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يرأس اللجنة مدير تنفيذي وأن تكون مسؤولة عن متابعة جدول أعمال القرن ٢١، والاتفاقيتين الناجمتين عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، وإعلان وبرنامج عمل بربادوس. وستعكس عضوية اللجنة قطاعا مستعرضا عريضا من مجتمع جزر البهاما، بما في ذلك المسؤولون الحكوميون، والأكاديميون، وممثلو الكنيسة، ودوائر الأعمال والمصالح الصناعية، والمنظمات غير الحكومية.

وإن من دواعي سرور وتشجيع وفدي حقيقة أن يلاحظ الاستجابة الفورية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي للولايات التي أعطيت له في بربادوس في الفقرات ١٠٥ و ١٠٦ و ١٢٦ من برنامج العمل من أجل دعم بناء القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفيما يتعلق بالفقرة ١٠٥، فقد أوعز لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بتنسيق إجراء دراسة للحدوى بالتعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والمنظمات دون الاقليمية الوثيقة الصلة من أجل تنفيذ شبكة معلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية. بيد أنه في الوقت الذي ننظر فيه الى شبكة المعلومات بوصفها وسيلة لتعزيز الاتصالات البشرية بين الأقران مما يزود الدول الجزرية الصغيرة النامية بالقدرة على الاستجابة لأولويات برنامج العمل، فإنها لن تكون فعالة إلا إذا كان مكوناتها الإعلامي من ذلك النوع الذي نكون فيه نحن، بوصفنا دولا جزرية نامية، المصدر الرئيسي لتوليد المعلومات للشبكة.

كما كلف برنامج الأمم المتحدة الانمائي بموجب الفقرة ١٠٦ من برنامج العمل بتنسيق دراسة للحدوى عن برنامج للمساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أنجز برنامج الأمم المتحدة الانمائي هذا التوجيه بكفاءة، على نحو ما ذكره الأمين العام في الوثيقة A/49/459. وتدرس حكومتي هذا التقرير في الوقت الراهن باهتمام كبير. واننا سعداء بالطريقة التي أجريت بها الدراسة، أي أنه كان هناك تعاون وثيق مع المجموعة التي تشكل نواة الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، ومع المؤسسات الاقليمية، والمنظمات غير الحكومية والدول الجزرية ذاتها.

وعقد المؤتمر يعد الى حد كبير إنجازا يجب أن يعزى الى تفان تحالف الدول الجزرية الصغيرة والتزامه الدؤوب بقضية الاحتياجات البيئية والانمائية الخاصة للدول الجزرية الصغيرة.

لقد تبنت جمهورية قبرص، وهي نفسها عضو في التحالف المذكور، منذ مرحلة مبكرة القضية العادلة لهذه العملية الرائدة وستواصل العمل لتحقيق أهدافها وتعزيزها.

أما عن أنشطة تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فلا بد من الاقرار بالتقدير الخاص لرئيسه الحالية، الممثلة الدائمة لترينيداد وتوباغو السفيرة أينت دس إيسلس، وكل موظفي بعثتها، وكذلك الى خلفها الممثل الدائم السابق لفانواتو، روبرت فان ليروب، الأب الروحي للتحالف، الذي بفضل بصيرته الشخصية الثاقبة واخلاصه الفائق للأهداف المرسومة، أمكن جعل إنجازات اليوم حقيقة واقعة.

إن مؤتمر قمة التحالف المنعقد في بربادوس والبيان الصادر عنه، الذي اعتمد بالاجماع، قد أبرز الأبعاد المعنوية لهذه العملية وحددا الرسائل السياسية التي توجهها الدول الجزرية الصغيرة الى المجتمع الدولي.

ويشكل مؤتمر بربادوس حقا معلما بارزا في تاريخنا، وذلك باحترامه بالتزامات محددة للعواد التي قطعت في ريو تجاه مجموعة من أكثر مجموعات مجتمعنا الدولي ضعفا.

ومع ذلك، فإن الاعتراف والوعي وحدهما لن يكفي لعلاج المشاكل الملحة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية اليوم. فتدهور بيئتها وضعفها في مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ بفعل الانسان، وارتفاع منسوب البحر وما يتبعه من غمر أراضيها بالمياه، والتهديدات الهائلة لنظمها الأيكولوجية الفريدة وإسهاماتها في التنوع البيولوجي، كل هذه أمور تبرز كقضايا ملحة تثير قلقا بالغا. وأسواقها ذات المنتج الواحد أساسا، وصغر حجمها، وبعدها عن المراكز التجارية والتكنولوجية، وهشاشة اقتصاداتها وصغر حجمها، وافتقارها الى القدرة المتوطنة الكافية للتنمية المستدامة المستقلة، وتعرض ثقافتها وأمنها للأذى، وتعرضها هي للتلوث وللحوادث الطبيعية كل ذلك يفاقم

ومع أن من المسلم به أن التمويل اللازم لتنفيذ برنامج العمل يجب أن يأتي أساسا من القطاعين الوطنيين العام والخاص داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسها، فإن من المعترف به أيضا أن تنفيذ برنامج العمل سيتطلب توفير موارد مالية اضافية جديدة تكون كافية ويمكن التنبؤ بها. وفي هذا السياق، نغتنم الفرصة لنحث المجتمع الدولي مرة أخرى على احترام الالتزامات المالية التي قطعها على نفسه، وعلى أن ينظر بعين الاعتبار الى الاختبار الأول الذي نوجده للشراكة العالمية التي تم تصورها في ريو، والتي قدم المجتمع الدولي بمقتضاها التزامات قاطعة للعمل على نحو جماعي لضمان التنمية المستدامة. ومن المؤكد أن الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها سيمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من تنفيذ المخطط المرسوم في برنامج عمل مؤتمر بربادوس.

السيد شامبوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أضم صوتي اليكم - سيادة الرئيس - والى المتكلمين السابقين في الاعراب عن عميق الأسى والتعازي لشعب مصر وحكومتها للخسارة الأليمة في الأرواح والممتلكات الناجمة عن غضب الطبيعة.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي هي عنصر فريد وقيم في مشاريعنا البيئية الانمائية العالمية الشاملة، قد حظيت أخيرا بالاعتراف الواجب وذلك بحصولها على مكانها الصحيح على جدول أعمالنا.

لقد بلغ هذا الاعتراف ذروته بانعقاد مؤتمر بربادوس العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ببريدجتاون في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل الى ٦ أيار/مايو من هذا العام. وحكومة بلادي تعرب عن تقديرها لحكومة وشعب بربادوس على الترتيبات الممتازة التي وضعت للمؤتمر والتي أدت الى توصل هذا التجمع التاريخي الى خاتمة ناجحة، وعلى ما أبدياه من كرم الضيافة لجميع المشاركين.

أما مؤتمر بربادوس نفسه، فيمكن بلاشك أن يوصف بأنه إنجاز ناجح. فبرنامج العمل وعلان بربادوس الصادران عنه يرسمان الالتزامات التي قطعتها البشرية على نفسها من أجل بقاء بل وتقدم هذا العنصر الحيوي والضعيف في التوازن الأيكولوجي والانمائي الحساس المعقد لعالمنا.

العدل، يمكن للدول الجزرية الصغيرة، وينبغي لها، أن تضطلع بدور رائد. فلنعمل جميعا بشكل جماعي من أجل ضمان بقاء الجنس البشري في بيئة تفضي الى تحقيق الكرامة الانسانية والرخاء في كل أنحاء المعمورة.

السيد ساردنيرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أنقل الى حكومة وشعب مصر خالص تعازي البرازيل بمناسبة الأحداث المفجعة التي وقعت في ذلك البلد منذ أيام قليلة.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه لبربادوس - حكومة وشعبا - على ضيافتها الكريمة لنا في نيسان/أبريل الماضي خلال المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه بشكل خاص لسعادة السيد أرسكين سانديفورد، رئيس وزراء بربادوس الأسبق ورئيس المؤتمر، وللسفيرة بنيلوبي وينسلي، التي كان توجيهها لأعمال اللجنة الرئيسية للمؤتمر جوهرية لأهمية ونطاق القرارات التي اتخذت في بربادوس.

وفي حزيران/يونيه ١٩٩٢، حظيت البرازيل بشرف استضافة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وفي تلك المناسبة تم في ريو بشكل واف ارساء وتطوير الصلات القائمة بين الغايات الانمائية المشروعة والشواغل البيئية ورفاة الأجيال المقبلة.

ومما لا شك فيه أن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المنبثق عن القرارات المتخذة في مؤتمر البيئة والتنمية يمثل خطوة الى الأمام ومعلما بالغ الأهمية في عملية تعبئة الجهود الدولية الرامية الى تحقيق التنمية المستدامة. وكان من المشجع أن نلاحظ أن المؤتمر المنعقد في بريدجتاون تجاوز مرحلة دراسة القضايا العامة المتصلة بالتنمية المستدامة باضافته مادة أصلية تعالج شواغل محددة تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة.

وقد أدت سمات الدول الجزرية الصغيرة ونظمها الأيكولوجية القابلة للتأثر الى جعلنا ندرك ما لتلك الدول من أهمية كبيرة لكوكبنا. وعلى الرغم من أن تلك الدول تعاني من صعوبات اقتصادية وتواجه ضرورات إنمائية

من التحديات الاجمالية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. فلهذه القضايا ولحشد آخر من القضايا الأخرى أهمية حيوية وبعد عالمي وهي تتطلب القيام بعمل متضافر جاد اذا كنا نصبو الى النجاح في الجهد الدولي الرامي الى إنقاذ بيئتنا المتكاملة المهددة، والى تحقيق تنمية مستدامة لكل جزء من كوكبنا.

يشعر المجتمع الدولي بأسى بالغ إزاء اللامبالاة التي نشهدها تجاه المشاكل البيئية والانمائية الخطيرة والمتعاطمة، وهو يركز اهتمامه على تنفيذ التزامات بربادوس، ويطالب بعمل عالمي متضافر لضمان تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة مما يخدم لا مصالح تلك الجزر وحدها، بل أيضا مصالح عالمية حيوية. وحيث أننا المحط الرئيسي للتوقعات الدولية في هذا الصدد، فلا بد لنا من أن نستجيب الى التطلعات الكبيرة لشعوبنا، بتصميم سياسي على أن نتخذ اجراءات محددة ومنسقة للقضاء على أوجه الضعف الاقتصادي والايكولوجي التي تعانيها الجزر الصغيرة، وأن نعزز إسهامها الكبير في تحقيق التوازن لبيئة العالم الهشة. ويكتسي هذا الهدف أهمية فائقة، كما أنه يحظى بالدعم الكامل من حكومة جمهورية قبرص التي تؤيد مبادئ التنمية المستدامة والقرارات المتخذة في بربادوس.

ويرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام عن "الاجراءات التي اتخذتها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية" (A/49/425). ونرحب أيضا بتقديم الأمين العام لدراسة الجدوى التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بشبكة نشر المعلومات للدول الجزرية الصغيرة؛ وكانت قبرص موضعا لاحدى الدراسات الافرادية التي اضطلع بها تنفيذا لهذه المهمة. ونرى أن التقرير وتقديم الدراسة خطوتان هامتان في الاتجاه الصحيح. ويعتمد صون وتعزيز ما حققناه حتى الآن في هذا المجال الحيوي على مدى استعدادنا للوفاء الدقيق بمسؤولياتنا وواجباتنا المنبثقة من وثائق بربادوس.

وأختتم كلمتي بمناسبة البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو أن تعمل معا من أجل الوفاء بالتزاماتنا تجاه الأجيال الحالية والمقبلة، حتى يمكن ليس مجرد الحفاظ على هذا العالم، وطننا المشترك، بل وتحسينه أيضا ضمانا لاستمرارية الحياة ذاتها. وفي هذا المسعى

ومما يؤسف له أن المجتمع الدولي ما زال يبدو مترددا في الوفاء بالتزاماته المالية. فمن التمويل اللازم للبرامج والمشاريع ذات الصلة بالبيئة المتفق عليها في مؤتمر البيئة والتنمية لم يصح في المتناول سوى أقل من ١٠ في المائة. كما أن المستوى المالي الذي أعيد التفاوض بشأنه لم يرق البيئة العالمية مثبط للأمال أيضا.

ويرى وفد بلدي أن تزويد الدول الجزرية الصغيرة النامية بالدعم المادي المطلوب يعتبر من أهم الوسائل التي تمكن هذه البلدان من تحقيق قدر أكبر من الاعتماد على الذات في التصدي للمساائل البيئية. وفي هذا السياق، نطلب إلى الوفود أن تعزز الدعم المالي للمشاريع والبرامج المتصلة بالتنمية المستدامة. إننا نفهم أن تنفيذ هذه المشاريع والبرامج هو مسؤولية تقع على البلدان المعنية بصورة مباشرة. ومع ذلك تظل للدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو وهيئات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية الدولية المتخصصة أهمية بالغة.

وفي هذا الخصوص، يرحب وفدي بالدراسة المعنونة "دراسة جدوى بشأن برنامج للمساعدة التقنية للدول النامية الجزرية الصغيرة" (A/49/459، المرفق). وتطرح هذه الوثيقة خطة إنشاء مرفق قابل للاستمرار لدعم التعاون التقني فيما بين الدول النامية الجزرية الصغيرة. ونحن على ثقة من أن دراسات مماثلة سوف تعد حتى يتسنى اتخاذ إجراءات فعالة لتنفيذ القرارات الواردة في برنامج العمل. ويؤيد وفدي تماما التوصيات التي تشتمل عليها الدراسة، خاصة فيما يتعلق بضرورة تقديم الهيئات التابعة للمنظمة الإنمائية للأمم المتحدة المساعدة إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة في تجديد الأنشطة الحالية لكفالة تماشيها مع الاحتياجات والطموحات المعلنة في برنامج العمل ككل.

ونعتقد أن عالم ما بعد الحرب الباردة يهيئ لنا متسعا لإيجاد شراكة جديدة في ميدان التعاون الصادق بين الدول النامية والمتقدمة النمو لتحقيق التنمية المستدامة. ومن الجوهرى أن تدعم منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بأكمله، الجهود المبذولة لتنفيذ هذه المهمة وأن يترتب على المعالم التي حددها مؤتمر بربادوس لترويج مثل التنمية المستدامة والسليمة من الناحية البيئية، استمرار إيلاء الأولويات لمعالجة مسألة إيجاد آليات لضمان حصول الدول النامية على التكنولوجيات البيئية الجديدة بشروط مؤاتية.

شبيهة بالصعوبات التي تواجهها البلدان النامية عموما، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية لها أيضا أوجه ضعفها المتميزة وسماتها الخاصة بها مما يجعل الصعوبات التي تجابهها في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة بالغة الشدة والتعقيد.

وتدرك البرازيل تماما هذا التفرد وترى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل حالة خاصة بالنسبة للتنمية المستدامة تستحق اهتماما دوليا متضافرا. وهناك تسليم بالامكانيات التي تتمتع بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولكنها رغم هذا لا تزال تواجه التحدي المتمثل في كفالة استخدام مواردها بطريقة مستدامة من أجل رفاة الأجيال الحالية والمقبلة.

وفي هذا الصدد، يتطلع وفد بلدي إلى التنفيذ الكامل لكل من جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج العمل الذي وضع في بربادوس. ونرى أن برنامج العمل يمثل أساسا للعمل في المجالات ذات الأولوية المتفق عليها، ويحدد عددا من التدابير والسياسات المتصلة بالتخطيط البيئي والانمائي والتي يتعين على الدول الجزرية الصغيرة النامية الاضطلاع بها بالتعاون والمساعدة من المجتمع الدولي.

وعلاوة على ذلك، يحدد برنامج العمل دور المجتمع الدولي في توفير فرصة الوصول إلى موارد مالية إضافية كافية ويمكن التنبؤ بها، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والآليات القائمة، واعتماد تدابير لدعم بناء القدرات المتوطنة، وعلى وجه التخصيص لتعزيز فرص وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى التكنولوجيا والآليات السليمة بيئيا. وينبغي أن توجه تهنئة حارة إلى تحالف الدول الجزرية الصغيرة على المنجزات الهامة التي تحققت في بريدجتاون.

وفي سبيل وضع الأساس لاقامة شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة، سلمت الدول بمسؤولياتها المشتركة وإن كانت متباينة، فيما يتعلق بالتدهور البيئي العالمي، بحيث تعطي الأولوية لأضعف البلدان بيئيا. لذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يفي بالالتزامات التي تعهد بها في بربادوس تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية، لأنها أضعف البلدان فيما بيننا، وهي التي يخشى أن تكون أول من يتحمل الآثار البيئية السلبية للتنمية الخاطئة.

وعلى الرغم من أن هدف الاكتفاء الذاتي الذي أعلنه برنامج عمل بربادوس جدير بالثناء، فإن البرنامج يعترف بضرورة تلقي الدعم من مجموعة البلدان المانحة. وأن توجيه أموال إضافية للتعاون الإقليمي والأقاليمي نحو الأنشطة الداعمة قد أصبح أمراً حاسماً في هذه المرحلة. ونحن نشاطر هدف الحصول على موارد جديدة وإضافية، كما أننا مقتنعون بأن تنفيذ برنامج العمل سيظهر الحاجة إليها في الأجلين المتوسط والطويل.

ونرى أن لبناء القدرات وللدراسة المتعلقة ببرنامج المساعدة التقنية التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوارد في برنامج العمل تلبية للطلب، أهمية كبرى في المرحلة الأولية.

وستنظر فنزويلا في الكيفية التي يمكنها أن تعزز بها دعمها للبرنامج.

وكما ذكر وزير خارجية فنزويلا خلال الجزء الرفيع المستوى لمؤتمر بربادوس، "فإن فنزويلا تتقيد بإعلان بربادوس وتعتبر نفسها ملتزمة ببرنامج العمل ومتعهدة بتنفيذه".

وتوجد أمثلة عديدة على الكيفية التي أدى بها الشعور بالترابط العالمي وضرورة تقاسم المسؤولية التي تسلط الضوء على مشاكل البلدان النامية الجزرية الصغيرة. وحل هذه المشاكل لن يتسنى بدون العمل جنباً إلى جنب الاستفادة من تجاربنا وحشد جهودنا معاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن أعظم الأصول تتمثل في الموارد البشرية للبلدان الجزرية النامية نفسها، وللبلدان الأخرى التي تتماثل عملياتها الإنمائية الوطنية مع عملياتنا، ومنظومة الأمم المتحدة ومجتمع البلدان المانحة.

ويتوفر لدينا حالياً إطار شامل نسهم من خلاله في دعم جهود البلدان النامية الجزرية الصغيرة. وسيكون برنامج عمل بربادوس حجر الأساس في عملية تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، سياسياً واقتصادياً على السواء. ونحن على ثقة من أن المجتمع الدولي سوف يستجيب لهذا التحدي استجابة بناءة على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف.

ونحن نرى أن الإعلان وبرنامج العمل الصادرين في بربادوس إنما ينبعان من جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو واتفاقية التنوع البيولوجي وهي معالم يجب أن تظل نبراساً لنا. فلنتمثل لهذه الصكوك لأننا على ثقة من أن الدول النامية الجزرية الصغيرة تستطيع تنفيذ الخطط والبرامج المناسبة لدعم تنميتها، وأنها ستفعل ذلك إذا ما تلقت مساعدة ملائمة من المجتمع الدولي.

وأود في الختام، اقتباس عبارة استخدمها السيد هنريك برانداو كالفالكانتني، وزير البيئة في البرازيل، في البيان الذي أدلى به في الجلسة الاستهلالية في بربادوس.

"إن هدف جهودنا المشتركة هو بالطبع التنمية المستدامة. وهذه إنما تتمثل في إحداث تغيير في الأنماط الحالية للانتفاع بموارد الأرض بغية تحقيق تقدم اقتصادي سليم دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على أن تفعل الشيء ذاته، ولا بد أن نواصل العمل على إزالة جميع العقبات من طريق التوصل إلى التنمية المستدامة".

ويجب، لذلك، التأكيد على الأهمية الكبيرة لمؤتمر بربادوس العالمي ومناشدة المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته بإيجاد شراكة جديدة، هي التزامات تعهد بها في ريو وبريدجتاون كليهما.

السيد بيغيرو (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
أود أن أتقدم بتعازي فنزويلا إلى شعب وحكومة مصر بمناسبة الكارثة الطبيعية المأساوية في بلدهما.

وإن نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، المعقود في بريدجتاون بربادوس في أوائل هذا العام، ذات أهمية كبيرة لفنزويلا. وينع إعلان وبرنامج عمل بربادوس من جدول أعمال القرن ٢١ في مجال يحظى بأهمية خاصة لفنزويلا، التي لديها خط ساحلي قاري وجزري مديد على البحر الكاريبي. ونحن نشارك البلدان النامية الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي في الحقائق الجغرافية والبيئية وكذلك في الالتزام بتعزيز التنمية المستدامة في منطقتنا دون الإقليمية. وتؤيد فنزويلا برنامج عمل بربادوس وهي تريد أن تكرر التزامها بالإسهام في تحقيق الأهداف المبينة به.

البيئية بشروط تساهلية وتفضيلية، وعن طريق تجنب اللجوء إلى مشروطين بيئية تتعلق بالتجارة والتنمية.

ويقر الفصل ١٥ من برنامج العمل أيضا باعتماد الدول النامية الجزرية الصغيرة على الأسواق الخارجية للصادرات التي تنطوي على قيمة مضافة، وذلك في المجالات التي تكون فيها صالحة للمنافسة الدولية، كما يعترف بحاجتها إلى تطوير تلك الأسواق. وفي مجال التجارة الدولية، تواجه الدول النامية الجزرية الصغيرة نفس المشاكل التي تواجهها سائر البلدان النامية من حيث العوائق غير المبررة والانفرادية التي تؤدي إلى تآكل ميزتها التنافسية.

وعلى الرغم من أننا جميعا نحتاج الى تحقيق الانتقال الى التنمية المستدامة، ينبغي ألا يلقى معظم عبء التغيير على البلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة. وفي الواقع، إن البلدان المتقدمة النمو تمتلك بالفعل وتمتتع بميزات تنافسية في التكنولوجيا وفي سبل الوصول الى الأسواق وفي رأس المال والمهارات الإدارية، ذلك في مقابل العوائق الخطيرة التي تعاني منها البلدان الجزرية الصغيرة النامية مثل معدلات التبادل التجاري غير المواتية وتكاليف النقل الباهظة الناجمة عن بعد تلك البلدان وانعزالها عن خطوط الملاحة الدولية.

ولا يقل عن ذلك أهمية الفصل الرابع عشر الذي يركز الاهتمام على تنمية الموارد البشرية. وفي هذا الصدد، تلتزم ماليزيا بتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب الذي نتشاطر به وتبادل الخبرات بشأن مسائل التنمية، ولا سيما تنمية الموارد البشرية. وفي عام ١٩٨٠، شرعت ماليزيا في برنامج التعاون التقني الماليزي بغية توفير المساعدة التقنية للبلدان النامية الأخرى. ويدعم هذا البرنامج مختلف أشكال التعاون التقني في المجالات التي تمتلك فيها ماليزيا الخبرة والدراية الفنية. ويقوم هذا البرنامج على أساس أن تنمية أي بلد تعتمد على نوعية الموارد البشرية، وبالتالي فهو يؤكد على تنمية الموارد البشرية من خلال التدريب. والمساعدة التي تقدمها ماليزيا في إطار برنامجها للتعاون التقني تتخذ أساسا شكل تدريب يجري إما في الجامعات الماليزية أو في المؤسسات التدريبية. وتشتمل أشكال المساعدة الأخرى على الزيارات الدراسية، وتقديم خدمات الخبراء، وتوفير الإمدادات والمعدات للمشاريع الاجتماعية - الاقتصادية.

السيد راز علي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
نحن جميعا نشاطر شواغل الدول النامية الجزرية الصغيرة فيما يتعلق بما تنفرد به من أوجه الضعف. وهي تتراوح بين المصاعب الاقتصادية والايكولوجية والتحديات الأمنية. واعترافا بالحاجة الملحة لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها بقاء البلدان النامية الجزرية الصغيرة، استضافت الأمم المتحدة بالاشتراك مع حكومة بربادوس المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة في بربادوس في نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٤. ومثلت ماليزيا على مستوى وزاري، إذ أردنا إظهار تضامننا مع الدول النامية الجزرية الصغيرة ومساعدتنا لها.

واعتمد مؤتمر بربادوس برنامجا شاملا للعمل، يتطرق إلى مجموعة من المسائل التي تؤثر على الدول النامية الجزرية الصغيرة. إن برنامج العمل الذي يضم ١٥ فصلا يضع أساسا للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، ويوفر مخططا يجب تنفيذه بالكامل وقبل فوات الأوان.

وإن لمؤتمر بربادوس، الذي أعقب مؤتمر ريو، معنى خاصا لدينا جميعا، فهو أول اجتماع عالمي يعقد تنفيذا لجدول أعمال القرن ٢١ ويكرس لمسألة التنمية المستدامة. وسيكون تنفيذ الالتزامات المقطوعة في بربادوس مؤشرا هاما لتصميمنا الجماعي على السعي من أجل التنمية العالمية المستدامة.

وترى ماليزيا أن أهم فصول برنامج العمل هو الفصل الخامس عشر الذي يتصل بتنفيذ البرنامج على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية ورصده واستعراضه. وعلى الرغم من أن تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة هو مسؤولية تقع في المقام الأول على البلدان المعنية، فإن الدعم المقدم من البلدان المتقدمة النمو وهيئات الأمم المتحدة والأجهزة الحكومية الدولية المتخصصة أمر جوهري. والواقع، أنه حدث تأكيد على هذا الالتزام في مؤتمر قمة ريو المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وفي هذا الخصوص، لا بد أن تضي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها المقطوعة في ريو وذلك بتقديمها الدعم لمساعي البلدان النامية من خلال التزويد بموارد مالية جديدة وإضافية وبتكنولوجيات سليمة من الناحية

في الأمانة لرصد برنامج العمل أمر سيؤكد أن الاهتمام ما زال موجهاً إلى التهديدات والمشاكل التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ومنذ أسبوعين، في اللجنة الرابعة، أُتيحت لنا الفرصة للتداول بشأن أمن الدول الصغيرة. وقد اعتمد قرار بتوافق الآراء عقب المناقشة، يعبر عن اتفاق للتصدي للاحتياجات الأمنية، بل احتياجات البقاء، للدول الصغيرة. فلا بد من التصدي بصورة فعالة للتحديات الاقتصادية والإيكولوجية والأمنية التي تجابه الدول الجزرية الصغيرة النامية لتأمين استمرار رفاهها. إن التزامنا، من خلال برنامج عمل بربادوس، بمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية يسهم دون شك في النمو المستدام طويل الأجل، والأمن والاستقرار للدول الصغيرة.

السيد غاليغوس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا ننضم إلى الوفود الأخرى في إرسال تعازينا إلى الوفد المصري بمناسبة الخسائر المفجعة التي نجمت عن السيول المدمرة الأخيرة.

وكما يظهر بوضوح من المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية أصبحت تضطلع الآن بدور أنشط وأوضح بشكل متزايد في مختلف المنظمات العالمية والإقليمية.

وتسعى الولايات المتحدة إلى التعاون مع الدول الجزرية في الكفاح من أجل توليد نمو اقتصادي مستدام. فقد أقر مؤتمر بربادوس، الذي عالج هذه المسألة، جدول أعمال ملتزم به. ويوضح جدول الأعمال الخطوات التي ينبغي اتخاذها على الأصعدة العالمية والإقليمية والمحلية في ١٤ مجالاً من المجالات الأساسية. ونحن نعتزم أن نعمل مع المجتمع الدولي لمتابعة المؤتمر من أجل إعطاء أعماله مضمونا حقيقيا، وتنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر.

وقد سر الولايات المتحدة أن تضطلع بدور نشط في بربادوس. ونحن ماضون في إعداد مبادرة بشأن الشعاب المرجانية. كما أوضح وكيل الوزارة ويرك في المؤتمر. وترى الولايات المتحدة أنه، نظرا لأن الكثير من الشعاب المرجانية في العالم يقع في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن اتباع نهج عملي لحمايتها أمر فيه

وحتى الآن، استفاد منه بدرجات متفاوتة أكثر من ٨٤ بلداً، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة.

ويمكن للبلدان الجزرية الصغيرة النامية أيضاً أن تستفيد من المشاركة في المشاريع التي تقوم بتنفيذها مجموعة الـ ١٥ لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب. وتشتمل هذه المشروعات على التدريب وتبادل الخبرات في مجالات التمويل، والتجارة، والإعلام، والعلم والتكنولوجيا، والبيئة، والسكان. وقد تعاونت ماليزيا أيضاً بنشاط، من خلال الكمنولث الذي لعب دوراً قيادياً في التصدي لشواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونحن نشاطر الدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن البلدان النامية الأخرى، قلقها فيما يتعلق بنقل النفايات السمية والخطرة عبر الحدود، والأضرار المحتملة الناجمة عن مرور السفن الأجنبية التي تحمل النفايات السمية والمواد المشعة عبر بحارها. إن أساليب التخلص من النفايات السمية والخطرة والمواد المشعة هذه، فضلاً عن الانسكابات النفطية وأنشطة إزالة الحمأة التي تولد نفايات خطرة، أساليب تؤثر تأثيراً خطيراً على الموارد البحرية والبرية. وفي هذا الصدد، ينبغي القيام، على سبيل الأولوية، بتنفيذ التوصيات الواردة في الفصل الثالث من برنامج العمل، وهي التوصيات التي تدعو إلى التعاون الدولي لضمان تعزيز المؤسسات لتوفير المساعدة إلى الحكومات والصناعات في مجال تطبيق التكنولوجيات النظيفة، فضلاً عن منع التلوث ومناولة الفضلات الخطرة ومعالجتها والتخلص منها.

ونحن ندرك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي في طليعة الدول التي يمكن أن تتعرض لحوادث إيكولوجية نتيجة لتغير المناخ. ونظراً لأن الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة للخطر بدرجة شديدة نتيجة لتغير المناخ، لذلك فإن ثمة ضرورة عاجلة لتقديم الدعم المالي والتقني لها من البلدان المتقدمة النمو ومن المجتمع الدولي لرصد تقديرات تأثير تغير المناخ وأشكال التكيف.

ولقد قام الأمين العام، استجابة للفقرة ١٠٦ من برنامج العمل، بتعميم الوثيقة A/49/459، التي تتضمن توصيات خاصة للمساعدة التقنية. إن التنفيذ المبكر لهذه التوصيات من شأنه أن يخفف من وطأة بعض الشواغل المباشرة. وفي الوقت نفسه، فإن إيجاد كيان

لقد كان لوفدي عظيم الشرف أن يشارك في العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي الأول المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وفي المؤتمر ذاته. إن التزام حكومتنا بالعمل مع البلدان الجزرية الصغيرة النامية لإيجاد حلول لمشاكلها الصعبة قد اتضح من وجود ممثل خاص لرئيسة الوزراء بوتو في الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر بربادوس.

واليوم هو لحظة تاريخية أخرى في تاريخ الأمم المتحدة، ولا سيما في تاريخ البلدان النامية. فباعتماد برنامج العمل المتفق عليه في مؤتمر بربادوس، ستكون الأمم المتحدة على الطريق صوب تنفيذ هذه الوثيقة الهامة، التي يتوقع أن تؤثر تأثيراً مباشراً على حياة العديدين في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأنتهز هذه الفرصة لأهنئ حكومة بربادوس على نجاح المؤتمر. ونتوجه بعميق الإعجاب للسفيرة أنيت ديس أيلس، الممثلة الدائمة لترينيداد وتوباغو على قيامها بدور رائد في توضيح رأي البلدان النامية في المؤتمر.

إن باكستان ليست جزيرة صغيرة، ولكننا نتشاطر مفاهيم مشتركة حول مسائل التنمية مع أصدقائنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية. إن مشاكلنا متشابهة في حدتها رغم أنها قد تختلف بعض الشيء في طبيعتها. وتؤيد باكستان آراء وتطلعات جميع البلدان النامية بشأن المسائل المتصلة بالبيئة والتنمية، ولهذا تكتسي نتيجة مؤتمر بربادوس أهمية بالغة بالنسبة لنا. ونحن على اقتناع بأن تنفيذ توصيات المؤتمر سيقطع شوطاً طويلاً في تحديد السبيل الذي ستعتمده البلدان النامية الأخرى في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد تنامي الوعي بقضايا البيئة عبر العقدين الماضيين. وقد بزغ هذا الوعي فيما بين الحكومات وداخلها وهي تعالج المشاكل البيئية فردياً وثنائياً وإقليمياً وعالمياً. وبالرغم من ريو ومما يبدو من مشاركة في المفاهيم إزاء المشاكل والإجراءات البيئية، فقد استمر التدهور البيئي دون هوادة، مهدداً رفاه البشرية، وفي بعض الأحيان، حياتنا ذاتها على هذا الكوكب. إن مسائل البيئة هي الشاغل الملح لجميع

استجابة للشواغل الأساسية التي أثيرت في المؤتمر مثل التنوع البيولوجي، وحماية الموئل، والحماية من الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ.

ونحن نعمل الآن لضمان مشاركة البلدان المتقدمة النمو والنامية، والمنظمات الدولية وغير الحكومية، والأكاديميات العلمية والقطاع الخاص في هذا الجهد. وفي هذا الصدد، لا يغيب عن بالنا ونحن ننظر في مسائل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة، أنه لا بديل للنمو الاقتصادي المعتمد على القطاع الخاص. فسواء كنا نبحث في أمر نوع السياسة العامة الاقتصادية الحكومية التي ينبغي الأخذ بها أو كيفية تعليم الناس وتدريبهم بغية تحسين أحوال معيشتهم، أو كيفية تحديد نوع المساعدة التقنية التي ينبغي السعي للحصول عليها من الخارج، فإن نجاح هذه السياسة العامة أو فشلها أمر سيحدده القطاع الخاص في المحك الأخير. إن الحكومات الصالحة يمكنها أن تساعد، ولكن ذلك أساساً باضطلاعها بدور مساند، مثل تنظيم الأعمال التمهيدية، وإقامة البنية الأساسية اللازمة لبدء العمل وتهيئة مناخ يشجع القائمين على دور الأعمال، والمساعدة في الإعلام عن الفرص المتاحة، كما أن الحكومة غير الكفؤة، تستطيع بالطبع أن تتسبب بسرعة في خفض النمو أو إعاقته.

وبالإضافة إلى مبادرة الشعب المرجانية التي أشرت إليها، تتوقع حكومتي أن تتابع جهود مؤتمر بربادوس بعدد من الطرق الأخرى: من خلال البرامج الثنائية، والبنك الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية، ووكالات المساعدة المتعددة الأطراف الأخرى.

ونحن ما زلنا ننادي باتخاذ تدابير التنمية المستدامة، مثل إعداد بيانات الأثر البيئي، وتحقيق الاستخدام الكفؤ للطاقة، والإدارة المتكاملة للموارد الساحلية. وسوف نعمل على أن تضطلع لجنة التنمية المستدامة بالاستعراضات الهامة التي ستلزم لضمان تنفيذ برنامج العمل.

السيدة حسان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم باكستان، حكومة وشعباً، يود وفدي أن يعرب عن تعازينا لأشقائنا المصريين، ولا سيما للمتضررين من المأساة، للخسائر في الأرواح والممتلكات في كارثة السيول الأخيرة.

أن يسلم بهذه الحقيقة. إن برنامج العمل يعترف بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات بيئية وإنمائية تنفرد بها دون غيرها.

إن باكستان بالغة الحساسية إزاء هشاشة الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي يجعلها صغر حجمها ومواردها المحدودة وتشتتها الجغرافي وعزلتها عن الأسواق في وضع سيء اقتصاديا. وهي ضعيفة إزاء الاحترار العالمي وارتفاع منسوب البحر، حيث تواجه بعض الجزر المنخفضة تهديدا متزايدا بفقدان إقليمها الوطني بأكمله. لقد أدى تواتر الكوارث الطبيعية إلى نكسات كبرى في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للجزر الصغيرة. وقد تشرفت باكستان بالاشتراك في عملية تصميم خطط وبرامج التنمية المستدامة التي تلبي الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية.

إن باكستان ملتزمة بجعل التنمية المستدامة واقعا ملموسا. ونذكر تمام الإدراك أن هناك حاجة كبرى إلى دمج الأولويات الاقتصادية والبيئية على الصعيد الوطني. وبالمثل، فإن الجهود العالمية مطلوبة لمعالجة المسائل البيئية والإنمائية؛ بأسلوب متكامل.

إن جهود البلدان الجزرية الصغيرة النامية لإشعار المجتمع الدولي بمشاكلها تستأهل إعجابنا. فبالرغم من مواردها البشرية المحدودة في مقر الأمم المتحدة، تمكنت هذه البلدان من حشد تأييد المجتمع الدولي لبرنامج عمل قد يكون الخطوة المحددة الأولى صوب تنفيذ توصيات جدول أعمال القرن ٢١ من حيث صلتها بالجزر الصغيرة.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتطلب إجراء واهتماما فوريين. إن تضييع أي وقت ولو يوم واحد قبل البدء في تنفيذ برنامج العمل إنما يكلف ثمنا باهظا، خاصة بالنسبة لهذه الجزر الصغيرة التي تهدد قوى الطبيعة وجودها ذاته. وفي مؤتمر بربادوس، اعترف المجتمع الدولي، عن طريق اعتماد برنامج العمل، بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه مشاكل بيئية وإنمائية تنفرد هي بها.

إن تنفيذ برنامج العمل سيتطلب التزامات مالية إضافية، من جانب الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي على حد سواء. وأي توقع بإمكان توفير هذه الموارد بمجرد إعادة ترتيب الأولويات إنما هو بالتأكيد توقع

شعوب العالم. وهي تدلل بطريقة مؤثرة على الحاجة إلى التعاون الدولي.

إن الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر، المعنون "بناء شراكات من أجل التنمية المستدامة"، قد وفر فرصة لأن يجتمع الساسة والممثلون رفيعو المستوى ليناقشوا بأسلوب صريح ومفتوح ما إذا كانت الإلتزامات التي قطعت في ريو قد أدت إلى بناء شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة. لقد بدأت ريو عملية واقعية، فنتائج قمة الأرض وضعت قاعدة صلبة للعمل الحاسم على أساس هذه الشراكة الجديدة.

وكان واضحا أثناء المناقشات في الجزء الرفيع المستوى أنه مع أن ريو قد أرست أسس هذه الشراكة، فإن الأنماط التدميرية للاستهلاك والانتاج البشريين مستمرة بلا هوادة. إن أقل من ٢٠ في المائة من سكان العالم يقيمون في البلدان المتقدمة النمو وهؤلاء ما زالوا يستهلكون ٨٠ في المائة من موارد العالم. وإن العقود التي أمضوها في التصنيع غير المخطط وفي اتباع الأساليب غير المستدامة للانتاج ولاستغلال الموارد دون أي اعتبار للمستقبل قد أسهمت في تدهور البيئة، وتسببت في تغيرات بيئية تهدد في الصميم وجود بعض الجزر الصغيرة.

إن الجزر الصغيرة هي حقا، بعبارة دافيد هربرت لورنس، "أجزاء من الحياة (...)" وإنها بمثابة احتفال في وسط البحر". على أن الجمال المحيط بنا في أي جزيرة من هذه الجزر مهدد بهشاشة وضعف متأصلين في مواجهة قوى الطبيعة، وكذلك بالتدهور البشري والبيئي. ولقد حقق مؤتمر بربادوس أحد أهدافه: ألا وهو إشعار المجتمع الدولي بمشاكل البلدان الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها كيانات "شديدة التعرض للخطر".

إن الناتج القومي الإجمالي لدى بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية قد يضع عددا قليلا منها في صفوف الاقتصادات المتوسطة الدخل. ولكن هذه المعايير مضللة إلى أبعد الحدود. فلا يمكن كفالة استدامة القاعدة الاقتصادية حتى لأكثر الجزر الصغيرة ثراء، بالنظر إلى ظروفها الخاصة. ويجب على المجتمع الدولي

بربادوس بأهمية عملية للتوصل إلى حل هادف لمشكلات الحفاظ على النظام الإيكولوجي الفريد للجزر الصغيرة وتحريك تطورها الاقتصادي. فبرنامج العمل بتدابيره الواسعة النطاق في مجالات مثل منع الكوارث الطبيعية والاستعداد والإزالة الآمنة للنفايات السامة وغيرها، والحفاظ على الموارد الساحلية البحرية والبرية، وتوفير المياه النظيفة الصالحة للشرب على نحو مستدام، وتنويع مصادر إنتاج الطاقة والسياحة "المنظمة" كما نراها، تهدف جميعها إلى ضمان موقف يتسم بعناية أكبر وفائدة اقتصادية أعلى من جانب الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي تجاه المشكلات المتكاملة للتنمية الجزرية.

ومن بين المجالات الهامة التي يمكن للدول الجزرية أن تستغل جهودها فيها، مصحوبة بالمساعدة الدولية، مجال تنمية الإمكانيات البشرية في مجالات مثل الحفاظ على الثقافة، ورفع المستويات الثقافية وتوفير الإسكان والخدمات الطبية.

ومما له أهمية خاصة الاستخدام النشط للإمكانيات العلمية والتقنية والإعلامية القادرة على ضمان الاستخدام الموسع للتكنولوجيات غير المكلفة والآمنة من الناحية البيئية، ولا سيما مجالات الزراعة والطاقة والصحة العامة والرصد الفعال للبيئة. وفي هذا الصدد، يشير الوفد الروسي إلى استعداده لإقامة وتطوير التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة في هذه المجالات. ويمكن لمصالح هذه الدول في التنمية المستدامة أن تتحقق من خلال الاستخدام التطبيقي للبحوث العلمية والخبرة العملية لدى بلادي في بناء "اقتصاد صغير" يحفظ تنوع وفرادة ثقافات السكان الأصليين في روسيا، وتطوير الهياكل التحتية الساحلية وحماية الموارد الحية في البحر.

وأود أن أعرب عن الأمل بأن التنفيذ الذي طالب به المؤتمر العالمي المعقود في بربادوس للنهج العملية والجهود المشتركة من أجل بقاء وتطوير الجزر في مختلف أنحاء محيطات العالم وبحاره ستترافقه الإرادة السياسية اللازمة والوعي بالمسؤوليات المشتركة لحماية فرادة كوكبنا.

السيد بيرسو (غرينادا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود، بداية، أن أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني من

غير واقعي بتاتا. إن معظم الجزر لديها اقتصادات صغيرة تتسم وبدرجة كبيرة من عدم إمكانية التنبؤ بمسارها، سواء كان ذلك بسبب قوى الطبيعة أو هيكل الاقتصاد نفسه. ومن الصعب توقع أن تتمكن هذه الاقتصادات من توليد الموارد الإضافية بدون مساعدة مالية خارجية.

إن اعتماد الجمعية العامة لبرنامج العمل يشكل خطوة أخرى نحو الشراكة العالمية الجديدة وتأكيد المجتمع الدولي مجددا على مسؤوليته في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها لضمان طريقة عيش لسكانها تكون مضمونة ويمكن التنبؤ بها.

وفي الختام، يحدونا الأمل بأن يتيح برنامج العمل المجال لتطوير استراتيجيات سليمة من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية تمكنها من متابعة أهدافها في التنمية المستدامة بالرغم من أوجه الضعف الطبيعية فيها. ويوفر للبلدان النامية الأخرى إطارا يمكن تحديده يتم فيه تنفيذ الأنشطة فيما بين بلدان الجنوب. وفي حين أن التعاون فيما بين الجنوب آلية هامة للاستفادة من تجارب البلدان النامية، فإن مفهوم المسؤولية الدولية كما يتضمنه جدول أعمال القرن ٢١ يجب ألا يسمح له بالتآكل.

ويقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو الإضطلاع بدور هام في مساعدة البلدان الجزرية الصغيرة النامية في مجال تنفيذ برنامج العمل. وعملية المتابعة في اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ستضمن المشاركة التامة لجميع البلدان في تنفيذ برنامج العمل. وإننا نؤكد لأصدقائنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية أننا سنقدم لهم الدعم الكامل والتام لتحقيق أهداف برنامج العمل وإعلان بربادوس.

السيد اسكاكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي، بداية، ونيابة عن الاتحاد الروسي، أن أشرك في الإعراب عن التعاطف مع مصر حكومة وشعبا حيال المأساة التي عانوا منها أثناء الفيضان الذي وقع مؤخرا.

وسجل المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية خطوة هامة إلى الأمام في تنفيذ قرارات مؤتمر ريو دي جانيرو. وفي رأينا، يحظى برنامج العمل الذي تم الاتفاق عليه في

إن التنفيذ الناجح لبرنامج عمل مؤتمر بربادوس يتضمن فوائد إنمائية محددة للدول الجزرية الصغيرة النامية ويمثل أملاً حقيقياً لها. ولكن الفشل في التنفيذ الناجح لبرنامج العمل هذا قد يؤدي إلى فراغ يمكن أن يؤدي بدوره إلى وقوع نكسات واختلالات تتجاوز سواحل تلك الجزر. فمشاكل الدول الجزرية الصغيرة النامية هي في الواقع مسألة انشغال عالمي وبالتالي إن حل هذه المشاكل ينبغي أن يكون بالضرورة عالمي النطاق إلى حد كبير.

ولم يسع برنامج العمل إلى معالجة جميع المشاكل والخيارات الانمائية والاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. بل عالج بدلاً من ذلك تلك المشاكل التي اعتبرت أشد خطورة وأكثر ضرورة وأكثر قابلية للتنفيذ. لقد وضع البرنامج عن عمد على نحو يكفل له سهولة التنفيذ.

إن أوجه الضعف التي تتسم بها تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية خطيرة وعديدة - فأفاقها وخياراتها محدودة. فحماية بيئتنا، والاستغلال الفعال لمواردنا القليلة، وتعزيز قدراتنا المؤسسية والإدارية، كلها أمور تتطلب في هذا الوقت إقامة شراكة جديدة ومن نوع خاص.

وتود غرينادا أن تعرب عن تقديرها للبلدان المانحة والمنظمات، والهيئات داخل وخارج الأمم المتحدة، التي استجابت للاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتعهدت بتقديم دعمها المستمر. لقد أفهمت الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تفشي الشعور بـ "التعب من تقديم المعونة" يفت في عضد عمليات المساعدة التقليدية ويوهن عزيمة القائمين عليها.

لقد جرى حثنا على أن نكون أكثر ابداعاً في التعامل مع القيود والتحديات والآفاق والخيارات التي

المتكلمين في تقديم التعازي لحكومة وشعب مصر على الخسائر في الأرواح والممتلكات التي تسبب بها الفيضان الذي اجتاح البلاد مؤخراً.

وتؤيد غرينادا البيانات التي أدلت بها رئيس مجموعة الـ ٧٧: والسفيرة آنيت دي ايل، رئيسة اتحاد الدول الجزرية الصغيرة؛ ووزير السياحة في بربادوس، عندما تكلم باسم الاتحاد الكاريبي.

وتأكيداً على أهمية جدول أعمال القرن ٢١ واعترافاً بالظروف الخاصة التي تواجه تنمية البلدان الجزرية الصغيرة النامية، عقدت الأمم المتحدة للمرة الأولى المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في بربادوس في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤. وأتاح المؤتمر للدول الجزرية الصغيرة النامية فرصة أن تعرض على المجتمع الدولي ملاحظات ودراسات بشأن الخصائص المحددة التي تؤثر على نحو ضار في قدرتها على تحقيق تنمية مستدامة. وولّد المؤتمر جهوداً عالمية أسفرت عن برنامج العمل لمعالجة المجالات ذات الأولوية للتنمية الجزرية المستدامة. وتود غرينادا أن تؤكد مجدداً على عميق تقديرها لمنظمي المؤتمر والمشاركين فيه - وخصوصاً الأمم المتحدة، والبلد المضيف بربادوس - والترتيبات قيد الإعداد المتعلقة بأعمال المتابعة ولا سيما برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS/TAP) وشبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS/NET). ونود كذلك أن نعرب عن التقدير للأمين العام على تقاريره وملاحظاته الواردة في الوثيقة A/49/425، وفي الإضافتين A/49/414 و A/49/459.

وهناك برامج عمل مماثلة، غير أن هذه البرامج بحد ذاتها لا تشكل ضماناً لحل المشاكل التي تعالجها. وفي هذه الحالة المحددة، إن الإرادة السياسية والوسائل المالية هما أنجع العناصر، ودونهما من المرجح أن يلقي برنامج عمل المؤتمر العالمي مصير المؤتمرات العديدة التي سبقته - أي غياهب النسيان. غير أن روح التعاون التي ولدت في ريو أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمعقود في حزيران/يونيه، والإدراك العام للترابط العالمي إضافة إلى المسؤولية المشتركة والمتباينة لضمان رفاه كل مكونات كوكبنا، تبعث على الأمل.

تواجهها بلداننا. والدول الجزرية الصغيرة النامية تقدر حقا هذا التشجيع، لأننا ندرك أن الاعتماد المزمع على المعونة قد يؤدي إلى نقص مناعة اقتصاداتنا ويضر بصحتها. ولهذا فإن أهدافنا الانمائية الاقتصادية تسترشد بالحاجة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستدامة الحقيقية في إطار التكافل العالمي.

وفي نفس الوقت، فإن البيئة الاقتصادية الدولية للتسعينات تشدد على المنافسة، وهذا أمر يزيد من شكوك الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ لأن المنافسة العالمية في التسعينات تتطلب كفاءة تكنولوجية، ولا يخفى على أحد أن نقص القدرات التكنولوجية من أهم أوجه القصور العديدة التي تؤثر بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية. لقد دأبت الدول الجزرية الصغيرة النامية على التصرف تقليديا بصورة تنم عن المسؤولية في رعاية أمورها بنفسها، ولكن العولمة والتطورات التكنولوجية قد أتت بتحديات جديدة تتطلب مساعدة معينة لمجرد مواجهتها. والتعاون العالمي من أجل ضمان التنفيذ الناجح لبرنامج العمل لصالح التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية سيظل يمثل اسهاما حيويا في تحقيق أمل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في هذا البند.

وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية في جلستها العامة الـ ٣٠، سيتم البت في هذا البند الفرعي في اللجنة الثانية.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (هـ) من البند ٨٩ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥